نزاع الصحراء الغربية وأثره على العلاقات المغاربية

م. د. سلوان رشيد رمضان(*) م.م. أحمد صابر عبد العزيز(**)

المقدمة

شهد المغرب العربي ما بين الحربين العالميتين، الأولى والثانية، تكالب الدول الاستعمارية على المنطقة، كما شهد نمواً واضحاً لعمليات النضال والكفاح لشعوب هذه المنطقة بهدف الحصول على استقلالها، وتطور الكفاح مع تنامي الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، ونمو الفكر السياسي وتبلور المصالح الوطنية، وعلى الرغم من أنَّ المغرب العربي قد بدأ مرحلة كفاحه بصورة مفكَّكة، إلا أنَّهُ في نهاية الحرب العالمية الثانية، كان هناك تعاون عربي وتكاتف، بهدف تحقيق الاستقلال الكامل للدول العربية كافة .

أدى اكتشاف المواد ذات الأهمية الاقتصادية في إقليم الصحراء الغربية إلى زيادة حدَّة النزاع بين الدول الاستعمارية، إلَّا أنَّهُ عن طريق عدَّة اتفاقيات استعمارية، تمكنت اسبانيا من فرض سيطرتها الكاملة على إقليم الصحراء الغربية، ولكن بعد استقلال دول المغرب العربي، تحول الصراع الاستعماري على الصحراء الغربية ليكون بين دول إقليمية أخرى هي المغرب وموريتانيا والجزائر، وشعب الصحراء، فبعد أن كانت الصحراء الغربية مستعمرة اسبانية منذ العقد الأول من القرن العشرين وحتى عام ١٩٧٦، إذ تم الجلاء عنها بموجب الاتّفاق الثلاثي بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا عام ١٩٧٥، إلَّا أنَّهُ مع هذا الاتّفاق اتضح وجود قوى أخرى تطالب باستقلال الإقليم، وهي جبهة البوليساريو التي أعلنت في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٧٦ قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية .

زادت الأهمية الجيوبولوتيكية لإقليم الصحراء الغربية بعد اكتشاف المواد الأولية به، ولذلك بعد أن كانت الصحراء الغربية في الماضي هامشية الأهمية من الجانب الاقتصادي، بدأ التنافس الإقليمي عليها الذي وصل في إحدى مراحله إلى صراع مسلح.

تضمن البحث مقدمة وعدد من المحاور التي غطت أهم الجوانب الرئيسة في مشكلة الصحراء الغربية، وخاتمة استنتاجيه نهائية لأهم التصورات التي خرج بها البحث.

(*) جامعة تكريت - العراق ، (**) جامعة تكريت - العراق .

الأهمية الاستراتيجية للصحراء الغربية

تمهيد :

تكتسب الصحراء الغربية أهميتها الاستراتيجية من الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي ككل بجناحيه المشرق العربي والمغرب العربي في حين يمس الأخير طرفيه أهم قناة مائية دولية هي قناة السويس ومضيق جبل طارق الاستراتيجي بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي التي عدَّها ماكندر داخل دائرة (السويداء) التي تعد منطلق للسيطرة على جزيرة العالم ثم العالم بأسره، ولذلك فإن الصحراء تحتل حيَّزاً حسَّاساً في العلاقات الدولية في الشمال الأفريقي، بل وفي عموم القارة الأفريقية، فضلاً عن إبعادها على الوطن العربي كونها تمثل الرقعة والمفصل للاتصال الجوي والبري والبحري، فضلاً عن الموارد الهائلة التي تختزنها بطونها وأنَّها تعَدُّ البوابة بين الغرب وأفريقيا[١] .

أمَّا بالنسبة لأوربا الغربية فقد اكتسبت الصحراء أهميتها من تلك البوابة الموصلة إلى مستعمراتها في القارة الأفريقية، فضلاً عن استيراد المواد الأولية وضمان الأسواق لتصريف الإنتاج الرأسمالي وهذا ما دفع الدول الاستعمارية للتنافس الشديد على المنطقة بشكل عام والصحراء الغربية بشكل خاص لما تحتويه من موارد اقتصادية كبيرة من المواد الأولية التي أدت دوراً كبيراً في تأثيرها على السياسة الدولية وعلاقات الدول فيما بينها وأهم تلك المواد هي: النفط والفوسفات والحديد، فضلاً عن وجود اليورانيوم الموجود في منطقة (سماره) كذلك وجود الثروات الحيوانية ومناطق الصيد الوفيرة[٢].

الأطماع الاستعمارية بشأن الصحراء الغربية

قامت أوربا بمحاولات استكشافية استهدفت مناطق عديدة في العالم في نهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر، ولاسيما في أفريقيا بحثاً عن مناطق يوجد فيها مواد أولية لترويج بضاعتها إلَّا أنَّ تلك الحملات سرعان ما تحولت إلى أطماع استعمارية أدت إلى استعمال القوة العسكرية في السيطرة على ثروات المنطقة

على امتداد المحيط الأطلسي إذ تسابقت على تقسيم مناطق النفوذ في شمال غرب أفريقيا وكان الاستعمار البرتغالي أول من وصل إلى سواحل الصحراء وبدأ يتوغل جنوباً حتى وصل إلى عمق الصحراء الغربية وأطلقوا على إقليم الصحراء الغربية أسم وادي الذهب "Roi Doouro " وأقاموا بها مراكز عدة متناثرة اتخذوها كقواعد للانطلاق لأجل تجارة الرقيق ونقلوا أعداداً كبيرة من رقيق صنهاجة وشارك الأسبان البرتغاليون فيما بعد في إنشاء عدد من المراكز الساحلية غير أنَّها اندثرت حين ظهرت مواقع أخرى أكثر ملائمة منه للإقامة والاستقرار قرب مصاب الأنهار في غربي القارة، ولم تجذب المنطقة انتباه الاستعمار الأوربي إلَّا في نهاية القرن التاسع عشر ممَّا اضطر البرتغاليون التخلي عن المناطق الداخلية للصحراء الغربية لصالح اسبانيا[٣].

بعد معاهدة (توردسيلاس) عام ١٤٩٤ في اسبانيا حدد البابا حصة البرتغال في الصحراء على السواحل المتوسطية والأطلسية في حين كانت حصة اسبانيا الجزر الساحلية في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي مع حرية العمل في البحر المتوسط، وتمكن الأسبان من احتلال مليلية عام ١٤٩٧[٤]، وتمكن البرتغاليون من احتلال الموانئ المغربية منذ عام ١٥٠٢ وخرقت اسبانيا المعاهدة المذكورة واحتلت عدد من المواقع على شواطئ البحر المتوسط أدت إلى إبرام الطرفين معاهدة عرفت بمعاهدة (سنترا) عام ١٥٠٨ أقرَّت احتلال المناطق بينهما، وعلى الرغم من المواجهة التي حدثت بين الدولة السعدية إلَّا أنَّ تلك المحاولات كانت في بعض الأحيان لا تأتي بنتائج مرضية للسعديين بسبب الصراعات الداخلية إلَّا في ما جاء بإنتصار في معركة وادي المخازن يوم ٤ أب/ أغسطس ١٥٧٨ حين حقق المغاربة انتصاراً على القوات البرتغالية وحلفائها الأوربيين والبالغ تعدادهم أكثر من (١٢٥) ألف جندي غير جنود البحرية وقُتِلَ فيها الملك سباستيان " Sebastian" و(محمد المتوكل) المتعاون مع البرتغاليين والسلطان المغربي المعتصم بالله عبد الملك بمساعدة القوات العثمانية[٥].

أثناء انشغال السلطة المغربية بالمعركة وما تبعتها من اضطرابات بعد وفاة السلطان احتل الأسبان مدن (سبته وطنجة وأصيلا والجديرة)، وقاموا بتصفية النفوذ البرتغالي في المغرب لصالحهم عام ١٥٨٠ حين ضم التاج البرتغالي إلى اسبانيا[٦].

استمرت مقاومة الشعب المغربي عن طريق حكم الأسرة العلوية متمثلة بالسلطان مولاي الرشيد (١٦٦٥– ١٦٧٢) الذى قضى على آخر المطالبين بالعرش السعدي وتمكن من تحرير مدن المعمورة والعرائش وأصيلا وبقت (سبته ومليلية) تحت السيطرة الاسبانية مع استمراره ومن خلفه في المحاولة لاستعادتهما إلَّا أنهم لم ينجحوا في ذلك بعد تغلغل الدول الاستعمارية، ولاسيما اسبانيا، إذ سيطرت على تطوان في شمال المغرب عام ١٨٥٩ والسيطرة على منطقة (أفني) وما جاورها وذلك بسبب عجز الجيش المغربي عن صد الجيوش الأوربية المتطورة وبسبب انشغال الدولة في الثورات والفتن الداخلية وعجزها المالي[٧] .

وكردٍّ فعل على تلك التجاوزات دعا السلطان المغربي الحسن الأول إلى عقد مؤتمر دولي تقيد فيه الامتيازات الأجنبية في المغرب وتم عقد مؤتمر مدريد عام ١٨٨٠ التي جاءت قراراته عكس توقعات المغرب، إذ تم توطيد الامتيازات الأجنبية وفي أثر ذلك ازدادت التدخلات الأوربية والفرنسية والاسبانية وزاد من ضراوتها مقررات مؤتمر برلين الذي عقد عام ١٨٨٤ الذي كان أهم مقرراته تأكيد الاحتلال الفعلي وممارسة السلطة على المناطق المستعمرة بوصفها شرطاً لغرض فرض الحماية على تلك المناطق بعد احتلال فرنسا لتونس ١٨٨١ وحضر المؤتمر كل من: (المانيا وبلجيكا وانكلترا وفرنسا واسبانيا والبرتغال وايطاليا وروسيا والنرويج والدنمرك والسويد وهولندا والولايات المتحدة)، وكان الدافع الرئيس لتلك الدول اقتسام القارة الأفريقية بينها واستعمارها واستغلالها من دون مشاكل[٨].

أتاحت معاهدة برلين لاسبانيا الاحتفاظ بالمناطق التي احتلتها بالمغرب ووجهت مذكرة إلى الدول الأوربية يوم ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٨٤ معلنة بسط نفوذها وحمايتها على الصحراء الغربية لغرض احلال الأمن فيها وتم إنزال القوات واحتلالها[٩] .

أعلنت اسبانيا رسمياً عن فرض حمايتها على الشاطئ الغربي الأفريقي بين خطي عرض ٢٠ و ٢٧ درجة في المنطقة المحصورة بين الرأس الأبيض وحتى رأس بوجادور، وبذلك اقتصرت حمايتها على هذه المنطقة وصدر مرسوم اسباني

ملكي يوم ٦ نيسان/ أبريل ١٨٨٧ يحدد عمق المساحة التي امتلكتها اسبانيا بنحو (١٥٠) ميلاً. داخل الصحراء، وكان ذلك بسبب عجز الشركات الاسبانية التجارية من التغلغل في الصحراء الغربية، وكذلك عن إقامة علاقة ودية تعاونية مع قبائلها، لأجل مصالحها في الصحراء قدمت اسبانيا تنازلات لفرنسا عن (غينيا والسنغال ومالي) عن طريق عقد اتفاقية سرية بين الطرفين يوم ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٠٠ في باريس بشأن تقاسم مناطق النفوذ في أفريقيا ومن ضمنها المغرب[١٠] وبموجب الاتِّفاق سيطرت اسبانيا على وادي الذهب وحددت الحدود السياسية في جنوب المغرب، كذلك عملت فرنسا بعد ذلك على التقرب من بريطانيا، إذ استمرت المباحثات بينهما قرابة العامين وجرى التوقيع على اتفاق بين الجانبين يوم ٨ نيسان/ أبريل ١٩٠٤ هدف إلى إنهاء النزاعات الاستعمارية بما يحقق تعزيز الموقف الفرنسي في المغرب، فضلاً عن مواجهة المانيا العدو التقليدي لفرنسا وتطمئن بريطانيا على موقفها في مصر وتعهد الجانبان على مساعدة اسبانيا في توسيع نفوذها في شمال وادي الذهب[١١].

توجست اسبانيا من الاتِّفاق الودي الفرنسي – الانكليزي بعد إطلاق يد فرنسا في المغرب مقابل إطلاق يد بريطانيا في مصر واستعملت اسبانيا التهديد بالعصا الألمانية كقوة ضاغطة لحماية المصالح الاسبانية في شمال المغرب والصحراء الغربية، ونجحت في توقيع اتفاق اسباني – فرنسي يوم ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٠٤ تضمن [١٦] ستة عشر مادة حددت فيها احتلال اسبانيا للصحراء الغربية التي تمسكت بها حتى انسحابها عام ١٩٧٦ أدى فيها وزير الخارجية الفرنسي في الجمهورية الثالثة دوراً مهماً في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية نحو تثبيت دعائم احتلالها للمغرب[١٢] .

أمَّا المانيا فقد طالبت بعرض المسألة المغربية على مؤتمر دولي لإزاحة فرنسا عن المغرب مع احتمال المساندة من ايطاليا وإمبراطورية النمسا والمجر وترحيب الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة الباب المفتوح وحياد روسيا غير أن بريطانيا وايطاليا رفضتا المشاركة بالمؤتمر ما لم توافق عليه فرنسا حينها هدَّدت المانيا بالحرب، وفي عام ١٩٠٦ عقد المؤتمر الدولي في مدينة الجزيرة الخضراء الاسبانية بالقرب من جبل طارق وضم كلاً من (بريطانيا وألمانيا وإمبراطورية

النمسا والمجر واسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمغرب وهولندا وايطاليا والبرتغال والسويد وروسيا)، إذ وافق الألمان يوم ٣١ آذار/مارس في العام نفسه على المطالب الفرنسية شرط المشاركة الاسبانية، وأعلنت مقررات المؤتمر يوم ٧ نيسان/ أبريل ١٩٠٦ على شكل ميثاق يتكون من (١٢٣) مادة حددت جوانب التدخل كافَّة في المغرب من الدول المتصارعة عليها وأكَّد المؤتمر على(سيادة المغرب ووحدة أراضيه)[١٣].

بعد إنهاء فرنسا مشاكلها مع المانيا بتنازلها عن قطعتين من الأراضي في حوض الكونغو مقابل موافقة المانيا على الحماية الفرنسية لفرنسا بصفقة سرية منفردة يوم ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١١، كذلك حصلت ايطاليا على (طرابلس الغرب) نتيجة الوعد الفرنسي لها عام ١٩٠٠، وبذلك أتيحت الفرصة لفرنسا واسبانيا بالسيطرة على المغرب وفرض معاهدة الحماية يوم ٣٠ آذار ١٩١٢، إذ عقدت الدولتان بينهما صفقة لتقسيم النفوذ والمصالح، وبذلك تقسَّم المغرب إلى ثلاثة مناطق الأولى: فرنسية وتضم المناطق الجبلية الشمالية من المغرب مع سواحلها، والثانية: منطقة الصحراء حتى وادي الذهب مع سواحلها وبحدود (١ / ١٠) من مساحة البلاد والثالثة: مدينة طنجة التي خضعت للإدارة الدولية وقد أنهت الحماية الفرنسية – الاسبانية الصراع الدولي[١٤] .

تمكنت اسبانيا من السيطرة على معظم السواحل المغربية وعلى الأجزاء المخصصة لفرنسا، فضلاً عن الجزر المقابلة للسواحل المغربية وبضمنها جزر الكناري[١٥].

الموقع الجغرافي للصحراء الغربية

تمتد منطقة الصحراء الغربية جنوب المملكة المغربية وتبلغ مساحتها (٢٦٦) ألف كم، ويبلغ طول ساحلها (١٠٦٢) كم، وحدودها البرية (٢٠٤٥) كم منها مع موريتانيا (١٥٧٠) كم ومع المغرب (٤٧٥) كم ومع الجزائر نحو (٦٠) كم، أقرَّت تلك الحدود ضمن سلسلة من المعاهدات بين الدول الاستعمارية ضمن الاتفاقيات الاسبانية الفرنسية[١٦].

تتكون الصحراء من ثلاث أقاليم إدارية هي[١٧] : -

١ – منطقة سماره وتبلغ مساحتها (٥٦) ألف كيلو متر مربع .

٢ – منطقة العيون وتبلغ مساحتها (٢٦) ألف كيلو متر مربع .

٣ – منطقة الداخلة (فيلا سيزنورس) وتبلغ مساحتها (١٨٤) ألف كم مربع .

وتنقسم جغرافياً على قسمين : -

(أ) الساقية الحمراء وهي المنطقة الممتدة من رأس جوبي الممتدة إلى داخل البحر وحتى رأس بوجادور .

(ب) وادي الذهب (ريو دورو) وتشمل المنطقة الممتدة من جنوب الساقية الحمراء بين رأس بوجادور ورأس (بلانكو) ومساحتها نحو (١٩٠) ألف كم٢ .

أمَّا حدودها الفلكية فهي بين خط العرض (٢٦) درجة شمالاً و(٢١) درجة و(٢٠) جنوباً، أي شمال خط الاستواء، يحدَّها من الشرق خط الطول (١١) درجة غرب غرينتش بالنسبة للمنطقة الشمالية طرفاية وخط الطول (١٢) غرب غرينتش بالنسبة للمنطقة الجنوبية (وادي الذهب)[١٨] .

تميزت الصحراء الغربية كونها منطقة مفتوحة جغرافياً ولا تتحكم فيها حواجز طبيعية فهي عبارة عن بحر واسع من الرمال الناعمة، فضلاً عن الوديان والمنخفضات التي نتجت عن تصدعات القشرة الأرضية في الأزمة الماضية وعلى الرغم من تباين التضاريس في الصحراء، إلَّا أنَّها تشترك بصفة عامة كونها قاحلة ونادرة في الإمكانات النباتية والمائية بالنسبة لمساحتها، والأرض الجرداء مرتفعة نحو الشمال والشمال الشرقي وتسمى (الحمارة) وتتكون من صخور الغرانيت الأسود[١٩] .

مشاكل الحدود

أسست فرنسا وزارة للصحراء، أمَّا الولايات المتحدة الأمريكية فقد أحدثت قسماً خاصاً لإدارة الصحراء في وزارة الخارجية الأمريكية، إذ حدثت مشاكل إقليمية بين الجزائر المطالبة بمنفذ عبر منطقة تندوف الغنية لتصدير انتاجها إلى

العيون الصحراوية، وكذلك مطالبة المغرب بحقوقها في الصحراء المغربية، فضلاً عن موريتانيا المحاذية للطرف الجنوبي للصحراء التي أدت إلى مشاكل كبيرة لم تنته لحد الآن بسبب التنافس الاقتصادي وادعاء كل طرف بأحقيته بالمنطقة[٢٠] .

عمدت اسبانيا إلى إعلان فصل نفوذها عن بقية المغرب يوم ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ قامت بضم إقليم (أفني) يوم ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٤، وقامت بتقسيم الصحراء بشكل جديد يتكون من ثلاث مناطق هي[٢١]:-

١ - طرفاية وتضم المنطقة الشمالية .

٢ - وادي الذهب ويضم المنطقة الجنوبية .

٣ - الساقية الحمراء وتضم المنطقة الوسطى وتخضع لإدارة الحاكم العام للصحراء، وذلك التقسيم لم يكن محدداً بصيغة دقيقة جغرافياً ممَّا يثير مستقبلاً مشاكل وصعوبات في تحديد الإطار الجغرافي .

بعد استقلال المغرب وإنهاء الحماية يوم ٢ آذار/ مارس ١٩٥٦ اعترفت لكل من فرنسا واسبانيا بالسيادة المغربية مع استمرار الحماية الاسبانية لمصالح المغاربة في الخارج. وفي زيارة للملك محمد الخامس لمدريد بعد الاستقلال للتفاهم بشأن إعادة الأجزاء المسلوبة أخفقت المفاوضات بين الطرفين، ممَّا اضطر جيش التحرير المغربي بالقيام بثورة مع الصحراويين في منطقة أفني وآيت باعمران عام ١٩٥٧ أدت إلى التصادم مع قوات عسكرية فرنسية – اسبانية مشتركة في شباط/ فبراير ١٩٥٨ سميت بعملية (المكنسة) تكبد فيها جيش التحرير خسائر كبيرة، مما أضطر الملك إلى قبول المساومة مع الأسبان باسترجاع إقليم طرفاية يوم ١ نيسان/ أبريل ١٩٥٨ بموجب اتفاقية (سنترا) وتأجيل مصير بقية المناطق التي تسيطر عليها اسبانيا[٢٢] .

ولتنمية وارد الإقليم الصحراوي الاسباني أصدرت الحكومة الاسبانية قراراً في شباط / فبراير ١٩٦٠ حصلت بمقتضاه (٦) شركات أمريكية كبرى للبترول على حقوق امتياز للبحث واستغلال المواد البترولية في الصحراء وهذه الشركات هي: Gities seruice, Richfield, Gulf Oil, Galtex, phigps, Atlantic, Exploration[٢٣].

أصدر مجلس النواب (الكورتيس) الاسباني يوم ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٦٠ قانوناً خاصاً بالصحراء الغربية، منح بموجبه الجنسية الاسبانية للصحراويين، وفتح أبواب الهجرة للأوربيين إلى مدن الصحراء لغرض إلحاقها باسبانيا والقانون مخالفاً لأحكام معاهدة عام ١٩٥٦ الموقعة بين المغرب واسبانيا، ووجه الجنرال فرانكو رسالة إلى الملك محمد الخامس يقترح فيها التخلي عن مدينة أفني وذلك يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٠ مقابل السكوت المغربي عن المطالبة بالساقية الحمراء ووادي الذهب وقد رد المغرب على ذلك بإصدار الكتاب الأبيض يوم ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه أعلن فيه مطالبته بـ (الساقية الحمراء ووادي الذهب) وأفني وموريتانيا[٢٤] .

في أثر تلك المحاولات الاسبانية وبمساندة فرنسا ومطالبة المغرب بموريتانيا فضلاً عن التشجيع الذي لاقته من أوربا لمنح موريتانيا شكل دولة مستقلة مهدت فرنسا إلى إعلان دستور رسمي (بالقانون الإطاري) وأنهت ذلك بإعلان موريتانيا جمهورية إسلامية يوم ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ وانفصلت عن المجموعة الفرنسية[٢٥] .

أصدرت منظمة الأمم المتحدة قراراً برقم (١٥١٤) منح فيه الشعوب المستعمرة الاستقلال التام، مما دفع اسبانيا إلى محاولة المناورة تجاه الصحراء الغربية وأصدرت وثيقة يوم ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٦١ أعلنت فيها أنَّ الصحراء جزء من اسبانيا وعدت (الساقية الحمراء ووادي الذهب) مقاطعتين اسبانيتين وعاصمتهما مدينة العيون في محاولة منها لإضفاء الشرعية لاحتلالها المنطقة[٢٦] .

أثارت مسألة الصحراء الغربية المملكة المغربية بعد ظهور الفوسفات في عام ١٩٤٨ بشكل اقتصادي هائل بلغ (١,٦) مليون طن ونسبة نقاوته (٣١٪) مع تصلب موقف اسبانيا تجاه الصحراء إذ حاولت السيطرة على منافذ الحدود بينها وبين الجزائر بأسلوبين: الأول عسكري في محاولة ضغط على الجزائر الخارجة عن حرب الاستقلال[٢٧].

قامت القوات المغربية بمحاولة احتلال (كولومب بيشار وهساس بيدا وتنجوب) التي تقع ضمن الحدود الجزائرية، والأسلوب الثاني التفاوض فقد عمدت إلى التفاوض مع وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لأجل تسوية النزاع

اجتمع الطرفان يوم ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٣ في مدينة وجدة المغربية وقدم كل طرف مجموعة خرائط ووثائق المعهد الجغرافي الفرنسي، وأكد كل منهما أحقيته بتندوف الغنية بالحديد لاستغلالها لصالحه وقد أخفقت تلك المفاوضات وتصدَّعت العلاقات بين الطرفين[٢٨] .

بدأت القوات المغربية باجتياح الأراضي الجزائرية يوم ٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٣ بجيش نظامي بالمقابل قام الجيش الجزائري بهجوم على الحاميات المغربية وتدخلت الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية لفض النزاع وانتهت تلك الحرب بوقف إطلاق النار بين الطرفين يوم ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر العام نفسه والسبب الرئيسي لذلك النزاع يكمن في أسباب عدة أهمها اقتصادية وأخرى سياسية لتعديل الحدود منها ضم موريتانيا إلى المحكمة المغربية، أمَّا نتائج الحرب فكانت النجاح العسكري المغربي كونه جيش نظامي يعتمد على الحرب النظامية أمَّا الجيش الجزائري فقد تعود على حرب الشوارع ولأنَّ الصحراء لا تصلح إلَّا للحرب النظامية[٢٩] .

من جانب آخر عمدت موريتانيا إلى رفع المطالبة بالصحراء الغربية إلى الجمعية العامة يوم ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٤ وقدم المندوب الموريتاني في الأمم المتحدة مذكرة إلى لجنة تصفية الاستعمار مطالباً بالصحراء وإبداء رغبة حكومته بالدخول في مباحثات مع اسبانيا بشأن الصحراء الغربية في محاولة لقطع الطريق أمام المغرب بمطالبته بكل موريتانيا وتحويل النزاع حول الكيان الموريتاني إلى دائرة أخرى في ظل سيادتها واستقلالها، وكذلك طرقت الجزائر باب الصحراء كند للمغرب بعد حرب تندوف وتمكنت أن تفرض ظلها على جميع قرارات الجمعية العامة التي أشارت إليها ضمناً وليس بالاسم عن طريق عبارة (المغرب وموريتانيا وأي طرف معني)[٣٠] .

في مستهل عام ١٩٦٤ أصبحت التهدئة قائمة بين المغرب والجزائر واجتمع الطرفان في (باماكو) يوم ٢٤-٢٧ كانون الثاني لبحث القضايا العالقة بين البلدين

وتم إلى عقد اتفاقية خاصة بالحدود نصت على إقامة منطقة منزوعة السلاح غير عسكرية بوصفها أرض بلا مالك وجرى تبادل الأسرى بين الطرفين[٣١] .

استمرت اللقاءات والاجتماعات في عام ١٩٦٤ وخرج اجتماع وزراء الاقتصاد المغاربة المنعقد في طنجة من ٢٦-٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر بتوصيات مهمة منها[٣٢] :-

١ - إقرار مبدأ التنسيق في الخطط للتنمية الاقتصادية بين الأقطار المغربية (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا) .

٢ - تكليف اللجنة الاستشارية الدائمية بإعداد دراسات بشأن الطاقة والتعدين وتحديد الأسس لوضع إطارات المبادلات التجارية مع عمل دراسة تفصيلية عن الإمكانيات الصناعية واحتياج المغرب العربي في مجال الصناعة، كذلك الإنتاج الزراعي وقد وضع بروتوكول وقع عليه الوزراء في ٢٦-٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٥ بشان تنسيق الأعمال بين بلدان المغرب ووضع لبنه نحو اتحاد مستقبلي، وانبثقت (لجنة استشارية دائمية للمرغب العربي) تتناوب الدول رئاستها وحددت مهامها في موضوع الاندماج الاقتصادي للمغرب العربي.

كان التحول من فكرة الاتحاد والوحدة المغاربية ذات الطابع الشمولي إلى فكرة الوحدة التدريجية انطلاقاً من الجانب الاقتصادي ما بين (١٩٦٢– ١٩٦٤) الفضل في تأثير التعاون الاقتصادي المغاربي وكان لابد من تعدد الأجهزة التي أوكلت لها تلك المهمة، إذ لم يكن بمقدور المجلس و(اللجنة الاستشارية الدائمية للمغرب العربي) القيام بالدور الموكل إليها لوحدها وكان لابد من إنشاء لجان وأجهزة متخصِّصة ومتعدِّدة في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي، إلَّا أنَّها لم تخرج عن الإطار المحدَّد للأجهزة المنشئة لها[٣٣].

أكَّـد الملـك الحسن الثاني في خطابه يوم ٣ آذار/ مارس ١٩٦٦ قائلاً:

«سعينا جاهدين لبناء وحدة المغرب العربي والاتصال والتعاون المستمرين بين أقطارها في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها على أساس التكامل، والتنافس كخطوة إيجابية أولى لتحقيق مغرب كبير»[٣٤] .

وفي ظل التقارب والتفاهم الكبيرين على الصعيد الاقتصادي بين الجزائر والمغرب وموريتانيا في عام ١٩٦٦، عاد التوتر من جديد في بداية كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ على الرغم من المحاولات العديدة لإيجاد تسوية للخلافات بين الطرفين من منظمة الوحدة الإفريقية، إلا أنَّ تلك المحاولات كان مصيرها الفشل بسبب تمسك كل طرف بوجهة نظره بشان الحدود وكيفية مرور الثروات المعدنية عن طريق المغرب، إذ حدث تصادم مسلح في مدينة (فيجيج) المغربية وتدهور الوضع السياسي والعسكري إلى أن وافق الطرفان على إجراء محادثات ثنائية في الرباط ما بين ١١-١٥ من كانون الثاني/ يناير انتهت بتوقيع اتفاقية بين الجانبين[٣٥] .

وعن خلفية تلك الأزمة جرى لقاء بين الرئيس هواري بومدين، والرئيس الموريتاني المختار ولد داده يومي ٢٢-٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٧ صدر في أثره بيان مشترك جاؤا فيه: **«اتفاق الطرفين على حل مشكلة الصحراء والمناطق المتنازع عليها في الصحراء باهتمام مشترك»**[٣٦].

اعترفت موريتانيا ضمنياً بحق الجزائر في أن تبدي الرأي فيما يخص أية تسوية للمناطق المتنازع عليها مع المغرب، ومن ضمنها نقل المعادن من جنوب الجزائر إلى الساحل الأطلسي لتصديرها إلى الخارج، وكان موقف موريتانيا الداعم للجزائر كون الأخيرة لم تعترف بموريتانيا كدولة بعد[٣٧] .

من جانب آخر عد الرئيس بومدين الصحراء الموريتانية في محاولة جزائرية لربط مصير الصحراء بموريتانيا وربط موريتانيا بشكل استراتيجي مع الجزائر ضد انتفاع المغرب، ومنح هذا موريتانيا بالإعلان عن عدم وجود أية حقوق مغربية في الصحراء، والتحالف الموريتاني الجزائري ضد المغرب أدى بالنهاية إلى عقد معاهدة (أيفران) يوم ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩ أدت إلى اعتراف المغرب بشرعية الجمهورية الإسلامية الموريتانية وأعقبه قرار بحلِّ وزارة الصحراء الموريتانية[٣٨].

موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الاسبانية :

تمثل النشاط الدبلوماسي المغربي حين تبين في الستينات تمسك اسبانيا بالصحراء، وذلك حين عرض القضية على منظمة الأمم المتحدة استناداً إلى حق

تقرير المصير وتصفية الاستعمار واعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في دورتها العشرين يوم ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ القرار المرقم (٢٠٢٧) الذي دعا اسبانيا إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتصفية الاحتلال من إقليمي (أفني) والصحراء الاسبانية، ولكن اسبانيا لم تلتزم بهذا القرار بدورتها الحادية والعشرون المنعقدة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦ أصدرت قرارها الثاني المرقم (٢٢٢٩) الذي تضمن مطالبة اسبانيا باتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لتحرير إقليمي (أفني) والصحراء الاسبانية من السيطرة الاستعمارية عبر إجراء مفاوضات بشأن القضية تتناول موضوع السيادة في هذين الإقليمين[٣٩].

عقد اجتماع اللجنة الأربعة والعشرين التابعة للأمم المتحدة (لجنة تصفية الاستعمار) في أيلول ١٩٦٧ أسفر عن صدور بيان عبرت فيه اللجنة عن أسفها لعدم تنفيذ اسبانيا ما تضمنه القرار الصادر عن الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥، وتم الاتفاق بين الحكومتين المغربية والاسبانية يوم ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩ بشأن إقليم (أفني) وتم تبادل إجراءات التصديق عليه في الرباط يوم ١٣ أيار/ مايو بعد أن صدّق عليه مجلس النواب الاسباني يوم ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٩ وبمقتضى الاتفاق تم انسحاب اسبانيا من (أفني) ونقل السلطات إلى الحكومة المغربية[٤٠].

استمرت الجمعية العامة بمناقشة مشكلة إنهاء السيطرة الاستعمارية على الصحراء الغربية وصدرت الأسس الواجب مراعاتها بشأن الصحراء الغربية وهي[٤١] :-

١ - تأكيد حق شعب الصحراء (الاسبانية) غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقاً لقرار الجمعية العامة المرقم (١٥١٤) في دورتها (الخامسة عشر) .

٢ - تكرار الدعوة إلى الدول القائمة بالإدارة لإجراء التشاور بين حكومتي المغرب وموريتانيا وأي طرف آخر معني بالأمر بتقرير الإجراءات اللازمة لإجراء استفتاء برعاية الأمم المتحدة بغية تمكين أهالي الصحراء الاسبانية في ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة، ودعت الحكومة الاسبانية تحقيقاً لهذه الغاية إلى استقبال بعثة الأمم المتحدة وتوفير جميع التسهيلات اللازمة لتمكينها من الاشتراك الايجابي في تنظيم الاستفتاء.

التحرك الإقليمي العربي في السبعينيات :-

إنَّ رغبة اسبانيا في استثمار موارد الصحراء متجاهلة قرارات الأمم المتحدة ودعوة الأطراف المتنازعة الثلاثة (الجزائر، المغرب، موريتانيا) حفزهم إلى إقامة حوار بينهم لمواجهة التحدي الاسباني إلَّا أنَّ اسبانيا عمدت إلى الاتصال بالمسئولين المغاربة لامتناعهم من المشاركة والتعاون لاستغلال الموارد عن طريق مكتب الفوسفات المغربي (Affice Cherifien des Phosptes) على شرط أن تتخلى المغرب نهائياً عن المطالبة بالصحراء، لكن الحكومة المغربية رفضت الطلب وعمدت على إثارة المشكلة بصورة مكثفة والضرورة الملحة للتعاون مع الجزائر وموريتانيا منذ السبعينيات(٤٢) .

في أثر ذلك اندلعت انتفاضة شعبية في الصحراء الغربية يوم ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ وضعت الكيان الاسباني بمواجهة مباشرة مع الانتفاضة فقد خرجت الجماهير لتتظاهر ضد البعثة الاسبانية التي أرسلها مجلس النواب الاسباني وسقط (٤٠) شهيداً وتم اعتقال مئات المواطنين وحزب القيادة الوطنية واعتقال محمد بصير مؤسس حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب(٤٣) .

أمَّا الدوائر الرسمية الاسبانية فكانت تؤكد من ناحيتها أنَّ اسبانيا لن تتخلى عن مسؤوليتها الأساسية لصالح إرضاء الشعب الصحراوي وأنَّ تحديد الوقت الذي سيجري فيه الاستفتاء من (اختصاصها وحدها)، وتبين الموقف المغربي بردة فعل الرؤساء لتسوية الخلافات فيما بينهم عن طريق لقاء الرئيس الجزائري هواري بومدين والملك الحسن الثاني في مدينة تلمسان يوم ٢٧ أيار/ مايو ١٩٧٠ وتم الاتفاق على حلَّ مشكلة الحدود والتنسيق المشترك بينهما لتحرير الأراضي التي تحتلها اسبانيا وتصفية الاستعمار فيها واتفقا على تأسيس شركة جزائرية – مغربية لاستثمار منجم غاز جبيلات(٤٤) .

مضت السلطات الاسبانية في محاولاتها لاستمالة سكان الصحراء إليها، إذ قام وزير الإسكان الاسباني بزيارة الإقليم يوم السابع من تموز وألقى كلمة أكد فيها على: **«عزم اسبانيا الدفاع عن حقوق السكان الأصليين المحليين وأن السكان سيكون لهم**

نصيبهم الشرعي في أي ثروة معدنية تكتشف في الإقليم، وأن الصحراء ملك للشعب الصحراوي وهو وحده قادر على تقرير مصيره وأن اسبانيا ستكون دائماً بجانبكم»[٤٥] .

استمرت اللقاءات الودية بين دول المغرب الثلاث، إذ التقى الرئيس الجزائري هواري بومدين والرئيس الموريتاني المختار ولد داده في موريتانيا وتمخض اللقاء عن بيان مشترك تضمن عزم الدولتين في التعاون الوثيق للتعجيل بتحرير الصحراء التي تحتلها اسبانيا وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، كذلك تضمن البيان مساندة موريتانيا لحقوق المغرب على الممتلكات الاسبانية التي تقع على ساحل البحر المتوسط مدينتي (سبته ومليلية)، وبعد عودة الرئيس هواري بومدين من موريتانيا توقف في مدينة المحمدية بالمغرب واستقبله الملك الحسن الثاني وذلك يوم ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ ودارت محادثات بين الجانبين انطلاقاً من روح التعاون والتشاور المستمر بين البلدين الذي أكدته اللقاءات السابقة[٤٦] .

وصف الرئيس بومدين تلك الزيارة قائلاً: **«وصلنا إلى هذه النتيجة بعد جهد وعمل متواصل وخصوصاً بفضل تعقل قادة المغرب العربي، فأصبح يسود المنطقة اليوم الأمن والاستقرار لأنها منطقة خالية إلى الآن من الصراعات العالمية، وإذا عملنا جميعاً على حل مشاكلها فإننا عملنا من اجل إعداد المناخ وتهيئة عوامل الوحدة»**[٤٧] .

كان التحرك الجزائري من إجراء المحادثات بين الأطراف المعنية لتأكيد مؤشرين بالمشكلة الصحراوية وهي[٤٨] :-

١. تحرك لتأكيد بقاء الوضع الراهن والتعلق بميثاق الوحدة الإفريقية الذي يؤكد على بقاء الوضع الراهن دون المساس به وهو هدف جزائري لمنع المغرب من ضم الصحراء أو حتى تقسيمها مع موريتانيا .
٢. أن تكون للجزائر كلمة في التغييرات المنتظرة على الوضع الجغرافي والسياسي للصحراء الغربية وأنَّها طرف معني بالمشكلة بشكل أساسي، وأن تكون السيادة في الصحراء على قدم المساواة أي الحول من دون قيام دولة إفريقية بدور الزعيم، أي قصدت بذلك المغرب .

اجتمعت اللجنة الثلاثية الوزارية للمرة الأولى يومي ٤-٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢، أكدت على أهمية التعاون السلمي مع اسبانيا، إلا أنَّ المغرب واسبانيا توصلتا باتفاق سري في العاصمة الرباط إلى حلٍ ثنائي لمشكلة الصحراء بتقسيمها بين الطرفين، الجزء الشمالي للمغرب والجنوبي لموريتانيا، اجتمعت اللجنة الثلاثية للمرة الثانية يوم ٩ أيار/ مايو ١٩٧٣ وأعربت عن قلقها من نوايا اسبانيا في إنهاء استعمارها للصحراء ومواقفها وتحركاتها لإقامة كيان سياسي منفصل بالاعتماد على الجماعة الصحراوية، لذلك ارتأت طلب اجتماع رؤساء حكومات الجزائر والمغرب وموريتانيا لمناقشة تطورات الموقف[٤٩] .

أذاع صوت شعب الصحراء في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٧٣ أول بيان للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب عن عمليات عسكرية تقوم بها الجبهة ضد الاحتلال الاسباني وتطالب باستقلال الإقليم في شكل دولة ذات سيادة غير تابعة لا للمغرب ولا لموريتانيا[٥٠] .

بدأت السياسة الاسبانية تأخذ اتجاهاً جدياً، إذ وجه الجنرال فرانسيسكو فرانكو في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ رسالة إلى الجبهة الصحراوية تتضمن النقاط الرئيسة التالية[٥١] :-

١. تكرر الدولة الاسبانية التأكيد بأن الشعب الصحراوي الذي تصله بالشعب الاسباني منذ القدم صلة وثيقة عن حرية الشعب الصحراوي وإرادته في التقرير الحر .
٢. تكفل الدولة الاسبانية السلامة الإقليمية للصحراء .
٣. مواصلة السيرة والنهوض السياسي بشعب الصحراء وإعداد مستقبله .
٤. تعرض الدولة الاسبانية على الجمعية العامة الأحكام الرئيسة التالية بوصفها المبادئ التي ينبغي أن يسترشد بها في عملية التنظيم السياسي والإداري للصحراء.

أ- شعب الصحراء هو المالك لثرواته وموارده الطبيعية .

ب- يتمتع الصحراويون بالمركز القانوني الذي تكفله الجنسية الاسبانية .

ج- رئيس الدولة الاسبانية هو تجديد للقربى التي تجمع بين اسبانيا والصحراء.

د- تكفل الدولة الاسبانية السلامة الإقليمية للصحراء وتمثيلها على الصعيد الدولي.

هـ- الجمعية العامة للصحراء هي الهيئة التمثيلية العليا لشعب الصحراء .

و- يستمر انتهاج تدابير تقرير الأعراف والمواصفات التقليدية والقضاء الشرعي.

من جانب آخر عمَّقت الخلافات بين الجزائر والمغرب وموريتانيا بعد رفض الجزائر الحل الوسط الذي يعطيها الحق بإنشاء ممر بري بين (أغادير وتندوف) لنقل الحديد مؤكدة على حق تقرير المصير الصحراوي، ممَّا حدى بموريتانيا إلى التحالف مع المغرب بدعم ليبي عن طريق زيارة الرئيس الليبي معمر القذافي لـ (نواكشوط) وأعلنت موريتانيا مطالبها بالصحراء مع السماح لجبهة البوليساريو بفتح مكتب لها في العاصمة، ونتيجة لتدخلات خارجية من الولايات المتحدة الأمريكية أثناء زيارة وزير خارجيتها (هنري كيسنجر) لـ (مدريد) في آذار/ مارس ١٩٧٤ وإجراء محادثات سرية مع وزير الخارجية الاسباني ووزير خارجية المغرب، فقد وضعت الأسس الأولى لاتفاقية (مدريد) من حيث الانسحاب الاسباني من الصحراء وتقسيمها بين المغرب وموريتانيا وعدت أثناء الاتفاقية موريتانيا لقاء تحالفها مع الجزائر بتعويضات سخية وترافق ذلك ضغط فرنسي عائلي على الرئيس الموريتاني عن طريق زوجته الفرنسية فقبلت موريتانيا تقاسم الصحراء وذلك ما عمَّق الخلاف بين موريتانيا والجزائر ممَّا دعا الأخيرة إلى عدم حضور اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث[٥٢].

إنَّ تغير موقف موريتانيا من المطالبة بكامل الصحراء ثم احتضان (البوليساريو) التي أعلنت عن تأسيسها في (الزومات) شمال موريتانيا يوم ١٠ أيار/ مايو ١٩٧٣ مع توفير حرية التدريب والحركة لمقاتلي الجبهة وفتح مكتب لهم في العاصمة ومع بعض الدعم التسليحي والمالي والسياسي والإعلامي تمثل بالوقوف إلى جانب الجبهة عام ١٩٧٤ في بنغازي للحصول على عضوية منظمة الشباب الأفريقية ثم تعرضها للضغط الاسباني نتيجة لدعمها للجبهة والتنسيق بتحركها الأمني مع اسبانيا مع تأكيد على موريتانية الصحراء بعد حصولها على وادي الذهب المحاذي لحدودها الجنوبية مقابل حصول المغرب على الساقية الحمراء[٥٣].

أمَّا موقف الجزائر من ذلك فقد أعطى ضماناً بحسن نية، لذلك التقاسم بين المغرب وموريتانيا في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٤، إلَّا أنَّ الموقف تغير بسبب غموض الموقف المغربي في مصير (تندوف)، وكذلك الموقف المغربي من اتفاقية سيناء وتأييده لها وتعاطفه مع مشاريع التسوية الأمريكية القضية الفلسطينية وما يتبعه من دعم غربي لهذا الموقف المغربي ممَّا يعني ازدياد قوة المغرب وخطرها على الجزائر، ثم موت الجنرال فرانكو الذي كسر تصلب اسبانيا تجاه قضية الصحراء، لذلك ألقى الرئيس بومدين خطاباً يوم ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٥ بشأن قضية الصحراء مشيرا إلى إرهاق الجزائر في الوقت الذي لا ترغب فيه الجزائر بالحصول على موطئ قدم، وقد شهد خريف عام ١٩٧٥ احتواء جبهة البوليساريو ودعمها بشكل كامل وعلى الصعد المحلية والإقليمية والدولية كافة، وعزَّزت علاقاتها مع اسبانيا بسياسة تعدَّد المواقف عن طريق محادثات جزائرية اسبانية في (مدريد) ثم عقد صفقات تجارية بتعويضات ضخمة لمشاريع الصحراء المنشأة من طرف اسبانيا وبمشاركة الفوسفات[٥٤] .

أخفق الموقف الجزائري – الاسباني – الصحراوي ممثلاً بالبوليساريو المحادثات الثلاثية الاسبانية المغربية الموريتانية وأعلن عن فشلها في ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٥ ولم تكتف الجزائر بذلك، بل أدخلت القوات الجزائرية مع جبهة البوليساريو إلى الصحراء من جهة تندوف وتمركزت في (محابيس، بير الحلو، تيفاريتي، امغالا، قلته زمور) وشرعت في تنظيم تلك القوات للتقدم نحو (جديرة) بالاتفاق مع اسبانيا، إذ من المقرر أن تمر المسيرة الخضراء التي أعلنها الملك الحسن الثاني في تلك المناطق، لذلك أصدرت القيادة الموريتانية الأوامر لقواتها باحتلال مدن (وادي الذهب) ومراكزها فاحتلت مدينة (الكويرة) يوم ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر وحاولت دخول (تشله) يوم ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ولم تدخلها بسبب مقاومة البوليساريو، ودخلت مدينة (عين بنتيلي) وتمكنت من احتلال مدينة (اوسرد) في (تيرس الغربية) بعد معارك كبيرة ضد جبهة البوليساريو وتُعَدُ أكبر قواعد الجبهة ومحاطة بحصون عسكرية منيعة أقامها الأسبان واستلمت مدينة (الداخلة) عاصمة وادي الذهب من القوات الملكية المغربية، وبدأ الصراع من جهة البوليساريو وموريتانيا بعد إقدام

الجبهة على نقل الحرب إلى العمق الموريتاني منذ بداية آذار/ مارس ١٩٧٦[٥٥] .

أمَّا موقف المغرب من الأحداث فقد أعلن الملك الحسن الثاني في خطاب له عن تنظيم مسيرة أطلق عليها المسيرة الخضراء شارك فيها نحو (٣٥٠) ألف مواطن تعبيراً عن تأكيد المطالبة بالصحراء قادها رئيس الوزراء أحمد عصمان، أراد الملك الحسن الثاني تصعيد الموقف وإجبار اسبانيا على قبول المقترحات التي عرضها عليها في وقت سابق تعهد فيها بضمان مصالح اسبانيا الاستراتيجية مقابل الاعتراف بالسيادة المغربية، فضلاً إلى استعداده لعقد اتفاقية اسبانية مغربية نصَّت على الاستغلال المشترك بين البلدين للثروات المائية والبرية التي يحتوي عليها الإقليم[٥٦] .

عقدت مفاوضات بين الرئيس الجزائري هواري بومدين والرئيس الموريتاني المختار ولد داده يوم ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ لجس نبض الجزائريين بشأن تطور الأوضاع لم يسفر عنها شيء، وأجريت مفاوضات في (مدريد) بين أحمد عصمان رئيس الوزراء المغربي وحمدي مكناس وزير الخارجية الموريتاني وكارلوس نافارو «Carlos Navarro» رئيس الحكومة الاسبانية انتهت بالتصديق على معاهدة مدريد في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ وضع فيها إقامة إدارة مؤقتة في الإقليم بمشاركة المغرب وموريتانيا وبتعاون مع الجماعة الصحراوية وتسلم لهذه الإدارة المسئوليات والسلطات مع إنهاء الوجود الاسباني في الإقليم نهائياً وفعلياً قبل يوم ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٧٦[٥٧].

موقف الدول الأربعة حتى عام ١٩٧٥ :

١- اسبانيا :

رغبت اسبانيا في ربط مصير الإقليم بها ولجأت في ذلك إلى تطويع حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفقاً لمصالحها الاقتصادية وتحت يدها ورقة ضغط تلوح بها وهي الدستور الصحراوي الذي وضعه الجنرال فرانكو وبمقتضاه تمنح سكان الصحراء الأصليين سلطات خاصة بالشؤون الداخلية مع احتفاظ اسبانيا بحق ضمان سلامة الأراضي الصحراوية وتمثيلها على الصعيد الدولي والدفاع عنها وتقرَّر أن يجري الاستفتاء في منتصف عام ١٩٧٥ .

٢- المغرب :

طالب المغرب باسترجاع الإقليم ولجأ إلى حق تقرير المصير للشعب الصحراوي لإجبار اسبانيا على الانسحاب منه ومن ثم طالب بأن يشمل الاستفتاء السكان الذين نفتهم السلطات الاسبانية وهم يقيمون في المغرب، كذلك يخشى المغرب المنافسة الاقتصادية التي يشكلها الإقليم ولم يتخل المغرب عن الحفظ الدبلوماسي .

٣- موريتانيا :

لديها مطالب على الإقليم مستوحاة من تشابه العادات والتقاليد بين سكان الإقليم والشعب الموريتاني، ولكن أمام الضغوط المغربية تخلت موريتانيا عن المطالبة وإن كانت تفضل قيام دولة مستقلة في الإقليم عن انضمامه إلى المغرب[٥٨].

٤- الجزائر :

رغبت الجزائر في ضمان نقل إنتاجها من الحديد المستخرج من الجنوب الصحراوي إلى الساحل الأطلنطي وأرادت إقامة دولة صحراوية مستقلة، لذلك ناصرت حق تقرير المصير للشعب الصحراوي تماشياً لكل حركة تحريرية تجري في القارة الإفريقية، بل في العالم الثالث، إذ تتطلع إلى القيام بدور قيادي.

أمَّا موقف المنظمات فهو[٥٩]:-

١. منظمة دول الجامعة العربية التي أعدَّت الصحراء جزء لا يتجزأ من المغرب.
٢. جامعة الدول الإسلامية: ضمت (٣٨) دولة آنذاك عقدت مؤتمراً لها يوم ١٩ تموز/ يوليو ١٩٧٦ في كوالالمبور أسفر عن تفويض السيد محمد حسن التهامي أمين الجامعة ليبلغ الحكومة الاسبانية بأنَّ الصحراء بلد إسلامي وأنَّهُ جزء من المغرب ينبغي عودته إلى الوطن الأم .
٣. منظمة الوحدة الإفريقية: ركزت على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره .
٤. منظمة الأمم المتحدة: نادت بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي وتصفية الاستعمار الاسباني ذلك في الإطار الإقليمي والدولي الذي أحاط أزمة الصحراء الاسبانية لغاية عام ١٩٧٥ .

تأسيس جبهة البوليساريو :

البوليساريو اختصار لـ (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) وبالاسبانية front popwaire pourla lebertion de saguiat el Homra et Rio De oro .

إنطلقت الحركة الوطنية الصحراوية من رحم الحركة الوطنية المغربية ضد الاستعمار الاسباني، إذا كان أعضائها في حزب الاستقلال المغربي الذي أسس صحيفة خاصة سميت (صحراء المغرب) وأوجدت جذوراً وفروعاً حزبية بين القبائل الصحراوية عن طريق قبيلة (الرقيبات) التي ثارت ضد الوجود الاسباني وتحولت إلى تنظيم سياسي محكم بشكل حزب سمي (الإسلام)، ثم شكَّل المغرب حركة سميت (حركة المقاومة لتحرير الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاسبانية) وعرفت باسم (حركة الرجال الزرق - موريهوب) بزعامة (أدور موحا) من قبيلة الرقيبات التي كانت تهدف إلى توحيد الصحراء مع المغرب عن طريق سياسي وعسكري ظهرت إلى الوجود عام ١٩٧٢ باسم (الحركة الثورية للرجال الزرق) وهناك آراء مختلفة بشأن نشأتها بوصفها حركة يسارية الأولى من نوعها وبدعم جزائري مباشر وتمكنت أن تمد تعاونها إلى داخل اسبانيا ووجدت مساندة سياسية من (الحزب الشيوعي الاسباني) وتعاونت مع (حركة استقلال جزر الكناري) ومقرها في الجزائر[٦٠].

غيرت الحركة اتجاهها في محور الصراع الإقليمي بين المغرب والجزائر باتجاه الجزائر وأصبح مقر قيادتها في الجزائر وبدأت تطالب بإقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية ورفضت التعامل مع اسبانيا، ولا تقبل بأية صيغة تقارب مع المغرب أو موريتانيا، لذلك أشاعت المغرب علاقة الحركة مع الحزب الشيوعي الاسباني بعد ابتعادها عن المغرب، بعدها انتقلت الحركة من الجزائر إلى بلجيكا وعادت إلى المغرب في نهاية عام ١٩٧٤ وطالبت بضم الصحراء إلى المغرب وبعثت بمذكرة إلى محكمة العدل الدولية بهذا الشأن[٦١].

أنشأ المغرب عام ١٩٦٧ (جبهة التحرير والاتحاد) بوساطة عدد من الموظفين المغاربة الصحراويين برئاسة حمدي ولد السالك في إطار سياستها تجاه الحكومة

الاسبانية واعتمدت الجبهة على الوسائل السلمية وكتابة المذكرات وإثارة القضية في المحافل الدولية والصحف لغرض لفت الرأي العام العالمي بشأن قضية الصحراء وبوجهة النظر المغربية، إلَّا أنَّ الجبهة لم يكن لها تأثير واضح على قضية الصحراء إلى أن انبثق عنها (حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) يوم ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ بوصفها تطوراً للجبهة ورد فعل على وجود (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) والمعروفة اختصاراً بالبوليساريو[٦٢].

ظهرت جبهات أخرى كجبهة التحرر والوحدة وحزب الاتحاد الوطني الصحراوي وأحزاب أخرى وصل عددها (١٤) حزباً إلَّا أنَّ أهم الجبهات هي البوليساريو التى أنشأت عام ١٩٦٦ وعملت سراً وتمكنت أن تستقطب معظم سكان الصحراء، إذ أنشأت في أيار/ مايو ١٩٧٣، وظهرت للمرة الأولى في موريتانيا ثم انتقلت إلى الجزائر وسبب ذلك تعرض البوليساريو لضغوط موريتانية بضرورة التحول إلى حزب سياسي من دون حركة مسلحة أو أن يخرجوا مع المنقبين، والجبهة طالبت بمنح الاستقلال الكامل للصحراء الغربية، وانتخب أول أمين عام لها السيد الولي المصطفى وعقدت الجبهة أول مؤتمر لها عام ١٩٧٣ وضعت فيها الهيكل الأساسي للجهة التنفيذية المكونة من أربعة أعضاء لتنفيذ قرارات المؤتمر العام ثلاثة مدنيين وآخر عسكري[٦٣].

انتخب المكتب السياسي لها المكون من (٢١) عضواً، وأنَّ هدفها بلوغ الاستقلال التام وإنشاء نظام جديد ديمقراطي لصالح السكان في مجموعة، وأعلن الأمين العام للجبهة بالقول: «**إنَّ الجبهة الشعبية ترفض لكل مطالبة بإقليم الصحراء الغربية من جانب الدول المجاورة على أنَّها إلى جانب ذلك لا تطالب باسترجاع المناطق الواقعة في البلدان المتاخمة**»[٦٤] .

دعمت الجزائر حركة البوليساريو عن طريق تأييدها لحق تقرير المصير وإقامة دولة صحراوية على ضوء مقررات الأمم المتحدة وعلى ضوء ما توصلت إليه محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الذي لم يثبت وجود صلة قاطعة بين سكان الصحراء وسكان المغرب وموريتانيا، لذلك استمرت الجبهة في مقاومة

التدخل المغربي والموريتاني بعد بقاء الجزائر خارج إطار التسوية ولم تحصل على أي مكسب، لذلك صعَّدت في دعمها العسكري والإعلامي للبوليساريو، الأمر الذي وصل إلى حدِّ الصدام العسكري بين المغرب والجزائر في معركة (امغالا) في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ لولا تدخل أطراف عدة لوقف القتال[٦٥].

أمَّا موريتانيا والمغرب فقد حلت الأحزاب الداخلية الصحراوية (جبهة التحرير والوحدة) والحزب الوطني الصحراوي لتكيف وضعها ضمن إطار الحالة الجديدة للتقسيم الجغرافي وانقسم عناصر الحزبين المنحلين الأول أيَّد المغرب في حين أنضم عناصر الحزب الصحراوي إلى الجبهة الشعبية، وبذلك كيفت البوليساريو نفسها للوضع الجديد وأعلنت قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية يوم ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٧٦ بعد يوم واحد من انسحاب اسبانيا، وجاء في مبررات إعلان الجمهورية : **«إنَّ الشعب العربي في الجمهورية الصحراوية الديمقراطية قد عقد العزم على حماية استقلاله ووحدة ترابه والسيطرة على موارده وثرواته الطبيعية يجاهد مع كل الشعوب المحبة للسلام للعمل على تدعيم السلم ... تناشد المجتمع الدولي الذي يهدف إلى إقامة الحق والعدل ويسعى لتوطيد دعائم السلام والأمن أن يسهم في بناء وتنمية الدولة الجديدة»**[٦٦] .

اعترفت الجزائر في اليوم نفسه بالجمهورية الصحراوية وهذا ما دفع المغرب وموريتانيا في اليوم التالي بقطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر وتبعها ذلك اعتراف الدول الإفريقية، إذ اعترفت مدغشقر يوم ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٧٦ وموزنبيق يوم ٣ آذار/ مارس وغينيا يوم ١٥ آذار وبنين وأنغولا يوم ١١ آذار/ مارس ورواندا يوم ١ نيسان ثم توالت اعترافات الدول الإفريقية وبقية دول العالم في الأعوام اللاحقة حتى بلغ مجموع الدول التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية (٧١) دولة من ضمنها أربع دول عربية، فضلاً عن الجزائر وهي: ليبيا وسوريا واليمن الديمقراطية الجنوبية وموريتانيا، فضلاً عن دول أخرى مثل: إيران وكوريا الشمالية وإثيوبيا وأفغانستان التي كانت تحت الحكم الروسي وغير ذلك من الدول[٦٧] .

كرَّست الجزائر جهودها لجمع التأييد الدولي للجمهورية الصحراوية في إطار علاقاتها الجديدة مع الدول الإفريقية والعالم الثالث، فضلاً عن بعض الدول

الاشتراكية، وشهدت الصحراء الغربية حرب استنزاف قامت بها جبهة البوليساريو ضد القوات المغربية بشكل أساسي، كذلك كشفت الجزائر اتصالاتها مع الأحزاب اليسارية الاسبانية بشأن مشكلة الصحراء وتمكنت من التأثير على الحكومة الاسبانية بضرورة التخلي عن اتفاقية مدريد الثلاثية في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، وصرَّح وزير الخارجية الاسباني في الأمم المتحدة بشأن مشكلة الصحراء بالإشارة إلى إمكانية التوصل إلى حلٍ دائم وعادل في المنطقة عن طريق التنسيق والاتفاق بين الأطراف المعنية بما ينسجم ومصالحها القومية والشرعية مع الأخذ بالحسبان مطالب الشعب الصحراوي، مما يعني تأييداً لوجهة نظر الجزائر، لذلك عقدت المغرب وموريتانيا في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٧٧ حلفاً دفاعياً لتنسيق الجهود الدفاعية بينهما[٦٨].

الحجج التي استندت عليها الجمهورية الصحراوية بتسويغ وجودها :-

بعد أن آعلِنَتْ الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية شكلت مجلس الثورة ومجلس الوزراء ورأس الحكومة السيد محمد أحمد الأمين، وكذلك شكلت مجلس وطني مؤقت كسلطة تشريعية، وأصدرت وثيقة دستورية مؤقتة تكشف عن مضمون تلك الجمهورية وتشكيلاتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية واستندت على أربع حجج عبرت عن وجهة نظرها وهي :-

١- الشرعية :

إن شرعية اعلان الاستقلال للشعب الصحراوي يقسم على ما يلي[٦٩] :-

أ - إنَّ الأمر يتعلق بشعب .

ب- إنَّ فكرة السيادة لصيقة بالطبيعة وبالأصل بالشعب .

ج - إنَّ الشعب وحده صاحب الحق في تقرير مصيره بنفسه وهو حق لا يجوز التصرف به

د - إنَّ الاستقلال هو الوضع الطبيعي لكل شعب .

٢- القانونية .

إنَّ إعلان استقلال الصحراء يتدرج كلياً في خط قرارات المجتمع الدولي ولاسيما قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ومؤتمر دول عدم الانحياز

والهيئات الدولية، الأمر الذي يجعله أكثر تطابقاً للقانونية الدولية، لذلك جاء الإعلان ليستجيب إلى القانونية الدولية أي إلى القانون الذي وضعته الأمم المتحدة وأكَّدته محكمة العدل الدولية .

٣- مدى ملائمة وضرورة إعلان تأسيس الجمهورية

لزاماً على الشعب الصحراوي أن يتصدى لخطر الإبادة بكل حزم لإقرار وحدة وتناسق المسار الذي أعدَّته الأمم المتحدة، وكان من المناسب على هذا الشعب أن يعلن تفادياً للفناء استقلاله .

٤- التمثيل

إن جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب وحكومة الجمهورية العربية الصحراوية اللذان يتقلدان اليوم التمثيل ويتمسكا بأهداف الاستقلال الشامل والخالي من كل شرط والذي يطمح إليه الشعب الصحراوي بكامله والمجموعة الدولية جمعاء ولإنجاز تحرير التراب الوطني ولدتا جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب وحكومة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية[٧٠] .

العلاقات المغربية – الجزائرية

تركَّز الصراع المغربي الجزائري بشأن الحدود وقضية الصحراء الغربية فالجزائر أعلنت عن نواياها الحسنة تجاه الصحراء بأنَّها لا تتدخل في شؤون (البوليساريو) بل تقدم الدعم للجبهة لأسباب إنسانية إلَّا أنَّ الجزائر هي التي حرَّكت قضية الصحراء ودفعت البوليساريو إلى العمل العسكري وساندت الجمهورية الصحراوية، ودعمت وجهة النظر الصحراوية بشأن معدل التزايد النسبي للسكان بدلاً من اعتماد إحصاء ١٩٧٤ في مسألة الاستفتاء على أساس حق تقرير المصير في حين أصرَّت المغرب على حق الاستفتاء على السكان الصحراويين الموجودين فعلاً داخل الإقليم في عام ١٩٧٦، لذلك بقيت العلاقات بين الطرفين متوترة بوصفها طرفي الصراع بشأن المشكلة الصحراوية، وأصبحت المشكلة دبلوماسية، إذ تمكن المغرب من استبعاد مشكلة الصحراء من جدول أعمال منظمة الوحدة الإفريقية وأجرى محادثات مع الجزائر أعقبها مؤتمر ثنائي في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٨

بين الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين في مدينة بروكسل وتم الاتفاق على عدد من النقاط العالقة بين الطرفين، واجري مؤتمر (باماكو) بين موريتانيا والبوليساريو وافقت بموجبها موريتانيا على تسليم حصتها من الصحراء الغربية للبوليساريو، لذلك اتجهت المغرب إلى سياسة جديدة حيال مشكلة الصحراء فقد شكلت قمة الخرطوم يوم ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٨ لجنة الحكماء لتحديد المشكلة، إلَّا أنَّ خلع الرئيس الموريتاني(المختار ولد داده) قلب الأمور بشكل مغاير ممَّا جعل الجزائر توقف تفاهمها مع المغرب مستغلة الظرف الجديد في موريتانيا وما تمخض عنه من إعلان وقف إطلاق النار بين موريتانيا وجبهة البوليساريو ممَّا أجبر موريتانيا على ترك منطقة وادي الذّهب في آب/ أغسطس ١٩٧٩ وأصبحت الجزائر في موقع أقوى هي وحليفتها البوليساريو[٧١] .

جرت وساطات عربية أبرزها وساطة الملك السعودي خالد بن عبد العزيز في تموز/ يوليو ١٩٧٩ ووساطة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في أيلول/ سبتمبر العام نفسه إلا أنَّها أخفقت في التقارب بين الطرفين، إذ استعاد المغرب منطقة (وادي الذهب – تيرس الغربية) حصة موريتانيا بعد الانسحاب الموريتاني منها في أثر خلع الرئيس ولد داده، وأعلن السكان بيعتهم للملك المغربي في آب/ أغسطس ١٩٧٩ وأعلن المغرب في الاجتماع الثالث للجنة الحكماء يومي ٤-٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ بان البوليساريو مجرد صيغة جزائرية ورفض جميع مقررات لجنة الحكماء بعد أن عارضت توجهات المغرب[٧٢] .

تحسنت العلاقات المغربية الجزائرية بعد وفاة الرئيس هواري بومدين يوم ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ بعد وصول تيار يؤمن بفشل العمل العسكري، فضلاً عما تتكبده الجزائر من نفقات إيواء وتدريب قوات البوليساريو مع نفقات الأسلحة، كذلك تم إنشاء جدار مغربي دفاعي سمي (المثلث المفيد) في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ لمنع تسلل البوليساريو بطول (١٥٠٠) كم، ومما دفع موقف التيار المعادي بتحسين العلاقات هو موقف سكان إقليم الصحراء الذين قاموا بتجديد البيعة للملك المغربي يوم ١٤ آب/ أغسطس ١٩٨٢[٧٣] .

إنعكاسات مشكلة الصحراء على العلاقات المغاربية

إنَّ استمرار تفاقم مشكلة الصحراء الغربية وإشعاع انعكاساتها على محاور الصراع بشكل أو بآخر يؤمِّن مصالح الأطراف الخارجية على حساب محاور الصراع عن طريق الدعم الخارجي للبوليساريو بزعامة الجزائر وليبيا، كذلك الدعم الغربي للمغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوربيين، لذلك بقيت المشكلة في دوامة النزاع بين المحاور الإقليمية والدولية وتطور الصراع بدخول الأطراف المتناحرة دولياً، وعلى الرغم من توقيع اتفاقية مغربية – موريتانية في الطائف بوساطة السعودية في آب/ أغسطس ١٩٨١ بعد مؤتمر نيروبي التزمت بمقتضاها موريتانيا بمنع أي هجوم ينطلق من أراضيها ضد الصحراء مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد للحفاظ على مسلسل السلام الذي تبحث عنه منظمة الوحدة الإفريقية، لذلك فإنَّ الاعتداءات بقيت مستمرة بصورة أكثر عنفاً وخطورة بمشاركة مصفحات وصواريخ سام ضد الطائرات التي لم تكن متوافرة إلَّا في الجيوش المؤهلة عسكرياً[٧٤] .

لم تنفع جهود المغرب بعد أن تلقت ضربة أخرى في اجتماع إداري للجنة الوزارية لتدارس الميزانية والقضايا الإدارية، إذ أحضر الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية السيد (أدام كودجو) وفد الجمهورية الصحراوية إلى الاجتماع يوم ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٢، ذلك أنَّ قبول عضوية دولة ما يتخذه مؤتمر القمة بقرار جلسة عامة بعد أن يقتنع رؤساء الدول الأعضاء بأهلية العضو وبالتالي لا يمكن أن يتخذ الأمين العام نيابة عن مؤتمر القمة ويضع المنظمة أمام الأمر الواقع، وفوجئت عدد من الدول الإفريقية بذلك القرار وأعدته تعدي على سلطتها في المنظمة، فيما أعدَّته دول أخرى تعبيراً عمَّا تريده مسؤولية تحملها الأمين العام على الرغم من أنَّ ذلك مخالف للميثاق[٧٥].

أصبحت قضية البوليساريو والاعتراف بالجمهورية الصحراوية موضع جدل بين دول منظمة الوحدة الإفريقية ولبضعة أعوام، وتم استبعاد الجبهة من حضور مؤتمر قمة (أديس أبابا) عن طريق مؤتمر وزراء خارجية المنظمة المنعقد من ٥-٩

حزيران/ يونيو ١٩٨٣ لأجل الموقف القانوني للجبهة والدولة الصحراوية، لأنَّ الدبلوماسية الجزائرية بذلت جهود ومغريات سياسية واقتصادية ومالية لاستقطاب دول عديدة إلى جانبها ضد المغرب لغرض عزلها إفريقياً، وكان من نتائج ذلك الالتفاف على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، إن قبلت الجمهورية الصحراوية عضواً في المنظمة معارضاً بذلك نص المادة الرابعة من الميثاق الذي أكَّد على أنَّ لكل دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة الحق في أن تصبح عضو في المنظمة، وذلك ما يتناقض مع وضع الجمهورية الصحراوية واستغلت الجزائر التناقض الموضوعي في بنود الميثاق للوصول إلى هدفها في تكريس وضع الجمهورية الصحراوية عن طريق الهيمنة السياسية على الأطراف المساندة لها[٧٦] .

أعلن المغرب انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية يوم ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ بعد أن تم قبول الجمهورية الصحراوية في المنظمة وحصولها على العضوية الكاملة، وذلك في الدورة (٣٨) لوزراء خارجية المنظمة في أديس أبابا وجاء الانسحاب برسالة بعثها الملك الحسن الثاني مع وفد المغرب إلى المؤتمر جاء فيها : **«ها قد حانت ساعة الفراق ووجد المغرب نفسه مضطراً ألَّا يكون شريكاً في قرارات لا تعدو أن تكون حلقة في مسلسل لا رجعة فيها لتقويض أركان المشروعية ... وتمنى للرؤساء الأفارقة حظاً سعيداً مع شريكهم الجديد الذي سيتعين عليه أن يملأ إفريقيا وعالمياً الفراغ الذي سيتركه المغرب على مستوى الأصالة والمصداقية والاحترام»**[٧٧] .

تضامنت زائير مع المغرب فأعلن وزير خارجيتها أنَّ دولته قرَّرت تجميد مشاركتها في منظمة الوحدة الإفريقية بعد أن أدان الممارسات اللامشروعة التي دفعت المنظمة بقبول (جمهورية شبح) لا تتوافر فيها مقومات الدولة وزائير لا يرفض انضمام الدول الجديدة إلى المنظمة، إذا كانت تتوافر فيها المقومات الحقيقية للدولة في حين عدَّت الجزائر القمة العشرين من أبرز القمم الإفريقية لأنَّها وقفت إلى جانب حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير[٧٨].

كان الموقف الجزائري المعادي لتوجهات المغرب قد دفعها للتحرك بالاتجاهات كافة، إذ هدد باستعمال القوة ضد ليبيا طبقاً لمعاهدة (الإخاء والوفاق) المعقودة

بين الجزائر وتونس عام ١٩٨٣ إذا ما حاولت الاعتداء على تونس، وجاءت تلك التهديدات في أثر معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي في جدة بين المغرب وليبيا عام ١٩٨٤، لكن بعد ذلك غيرت الجزائر خطابها السياسي بعد المعاهدة الليبية المغربية، وذلك التغيير السياسي الجزائري كان ضمن محاولة لإقامة الاتحاد المغاربي في حينها وضمن تطويق المغرب عن طريق الاتحاد فقامت بإجراء حوار مع ليبيا يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، وهو الذي وتَّر العلاقات الليبية المغربية وانهارت معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي لصالح الجزائر مع إعطاء الجزائر دعماً ضد المغرب، ولاسيما بعد قمة (إيفران) بين الملك الحسن الثاني ورئيس وزراء الكيان الصهيوني (شمعون بيريز) يوم ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٨٦[٧٩].

أخذت مبادرة الرئيس الليبي معمر القذافي بالتوجه لإجراء حوار بشأن الوحدة بين الجزائر الأمر الذي دفع المغرب إلى محاولة لتحسين علاقاتها مع الجزائر، وكان لمؤتمر القمة الثلاثي بين الملك الحسن الثاني والملك السعودي فهد بن عبد العزيز والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد دور كبير في استئناف الاتصالات بين المغرب والجزائر، وأبدى المغرب رغبته في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر التي قطعت منذ عام ١٩٧٦، وكان لإلغاء معاهدة (الاتحاد العربي الإفريقي) مع ليبيا أثر كبير في تحسين العلاقات ليس مع الجزائر وحدها، بل مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن راضية عن المعاهدة بسبب تأزم العلاقات الليبية – الأمريكية وأسهم ذلك في زيادة المساعدات الأوربية والأمريكية للمغرب وساعد ذلك التقارب على إضعاف موقف الجمهورية الصحراوية[٨٠].

جاءت تلك الخطوة بعد أنَّ أيقن المغرب أن مشكلة الصحراء لن تحسم أبداً بدليل اتحاد الأمم المتحدة لما يصدر عن منظمة الوحدة الإفريقية من القرارات الماضية بتأثير كبير من الجزائر ووجد نفسه عاجزاً عن الاقتناع بالوسائل المنطقية والدبلوماسية فاتخذ قراراً مهماً أعلن عنه وزير خارجيته باسم جلالة الملك الحسن الثاني جاء فيه : «**إنَّ المغرب يعدَّ أن ملف الصحراء الغربية قد أغلق نهائياً أمام اللجنة الرابعة ولن يشارك من الآن فصاعداً في أية مناقشة كيفما كانت طبيعتها داخل اللجنة أو في**

الجمعية العمومية لأنَّ ذلك سيكون مضيعة للوقت وسيزيد من خطورة الوضع الراهن ... كما أنَّهُ لم يحضر أي اجتماع يتعلق بما يسمى بقضية الصحراء الغربية معرباً عن اعتقاده بأنَّ طريق الحل يوجد في غير هذا المكان»[٨١].

أعرب الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد عن اعتقاده بإمكانية إخراج فكرة وحدة المغرب العربي إلى حيز التطبيق مشيراً إلى معاهدة (الإخاء والوفاق) بين الجزائر وتونس وموريتانيا ملمحاً إلى إمكانية انضمام المغرب لإنجاز الاتحاد، وعقد في الجزائر يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ لقاء بين وفود مغاربية تناول بحث اقتراحات التعاون بين دول المغرب العربي إقليمياً ودولياً وصدر بيان في ٥ آذار/ مارس من العام نفسه دعا إلى التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي لغرض توسيع معاهدة الإخاء والوفاق بغية جعلها وحدة مغاربية ولأجل إنجاح الاتحاد المغاربي فقد عمد المغرب والجزائر إلى استبعاد مناقشة مشكلة الصحراء بينهما وأُعْلِنَ رسمياً إعادة العلاقات بين البلدين في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٨ على مستوى السفراء والتأمت في الجزائر القمة المغاربية يومي ٨-١٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٨ وتقرر تشكيل لجنة تتولى وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي وتضبطها واجتمعت اللجنة في ١٧ تموز/ يوليو من العام نفسه وانبثقت عنها خمسة لجان فرعية مكلفة بالتنظيم والهيكلة من الثقافة والإعلام والاقتصاد والمالية والشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية[٨٢].

نتيجة لتحسن العلاقات المغربية الجزائرية التقى قادة جبهة البوليساريو مع الملك الحسن الثاني يوم ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ إلَّا أنَّ المغرب عاد إلى الامتناع عن الاجتماع مع ممثلي جبهة البوليساريو في عام ١٩٩٠ مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة لإجراء استفتاء لتقرير المصير وتقرَّر أن يكون عام ١٩٩١ موعد بدأ إجراء الاستفتاء إلا أن المغرب احتج على ذلك لمطالبة المغرب بإلغاء أي إجراء يراه معرقلاً لمسيرة الاستفتاء وعدَّ المغرب ذلك محاولة للمساس بسيادته الترابية ممَّا دفع الأمين العام للأمم المتحدة للاعتراف بوجود عراقيل تعترض مخطط التسوية وحدَّد عام ١٩٩٢ بوصفه تاريخاً لتسوية تلك العراقيل[٨٣].

جاء قرار الاستفتاء لشعب الصحراء للاختيار ما بين حلين الأول الانضمام للمغرب والثاني تقرير الانفصال والاستقلال وتكوين دولة الصحراء الغربية المستقلة فقد تناول القرار (٦٩٠) الصادر في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩١ مصادقة مجلس الأمن الدولي على مشروع السلام المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة الذي حاز على قبول طرفي النزاع المغرب والبوليساريو وعلى هذا الأساس وضعت الترتيبات الكاملة لتنظيم عملية الاستفتاء في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، لكن خيار الاستفتاء لم يكتب له النجاح نتيجة الصعوبات التي واجهته فالقرار (٦٩٠) نصَّ على تشكيل لجنة تحديد هوية مهمتها مراجعة لوائح المقترعين على أساس السجلات التي تم تدوينها خلال إحصاء سكاني نظمته الإدارة الاسبانية في الإقليم عام ١٩٧٤ ولم تتمكن لجنة الإشراف التابعة للأمم المتحدة من التوصل إلى تحديد أسماء الذين يسمح لهم بالتصويت في الاستفتاء، لكن عاملين رئيسين أدَّيا مبكراً إلى تعطيل سير عملية الاستفتاء، أولهما الاعتراض من جانب البوليساريو على تقرير خافيير بيريز ديكويار «Javier Perez Dikoaar» الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة الصادر يوم ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ الذي تضمن خمسة معايير لتحديد هوية من يحق لهم الاقتراع وثانيهما اللائحة التي تقدم بها المغرب وتضم (١٢٠) ألف اسم من ثلاث قبائل صحراوية[٨٤] .

عدَّ البوليساريو القبائل المغربية ليس لها علاقة بالصحراء ورفضت لجنة تحديد الهوية إدراج أسمائهم على اللوائح الانتخابية بحجة أنَّ المعايير الإجرائية وشروط المشاركة في الاستفتاء ومسألة تواجد القوات المغربية في الإقليم ودور الأمن المغربي أيضاً داخل المدن الصحراوية في أثناء مدة الاستفتاء يؤثر على عمل الاستفتاء ممَّا أدخل مسألة الاستفتاء مرحلة الجمود حتى الآن[٨٥] .

شهدت العلاقات المغربية الجزائرية منذ عام ١٩٩٢ توتراً حين أغلق المغرب حدوده مع الجزائر بعد تصريح وزير الخارجية الجزائري (محمد صالح) يوم ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه بأنَّ هناك العديد من النقاط لم تُحَلْ مشيراً إلى مشكلة الصحراء الغربية بوصفها الورقة الرابحة التي تُحركُها الجزائر وقت ما تشاء وبحسب مصالحها، وبذلك اتجه المغرب إلى كسب الدعم الفرنسي على عكس

الجزائر التي ظهرت فيها التيارات الإسلامية ونجحت في الوصول إلى السلطة، كذلك خوف فرنسا على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، لذلك ألغت دَيْناً بمقدار مليار فرنك فرنسي للمغرب في عام ١٩٩٥، الأمر الذي دعا الجزائر إلى المشاركة الفعّالة في أعمال الندوة الأوربية الواحد والعشرين لدعم الشعب الصحراوي يوم ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٥[٨٦].

طلبت المغرب من الجزائر رسمياً تجميد مؤسسات الاتحاد المغاربي لأنَّ الجزائر انحازت للبوليساريو وتجاوزت وضعها من مراقب محايد إلى طرف معني مباشر بقضية الصحراء الغربية فضلاً عن اعتذار ليبيا عن استضافة الدورة السابعة للاتحاد المغاربي العام نفسه، وذلك بسبب انصياع الدول المغربية للقرار (٧٤٨) الصادر عن مجلس الأمن والخاص بفرض الحصار على ليبيا في سياق (أزمة لوكربي) وهو ما عدته خروجاً عن نصوص معاهدة اتحاد المغاربة العربي إلى جانب أزمة المغرب والجزائر وانفرطت عقدة الاتحاد واستمر الشك وعدم وضوح الرؤيا المستقبلية للاتحاد وأطرافه واستمرت مشكلة السيادة الإقليمية وقضية الصحراء[٨٧] .

أصبحت الجزائر متورطة بشكل كامل في مشكلة الصحراء الغربية وبشكل محرج وصعب جداً وأصبحت خيارات التنازل أمام المغرب شبه معدومة بسبب مواقف الجزائر من المشكلة وما تقدمه من دعم للبوليساريو وللجمهورية الصحراوية الذي أدى إلى تعثر الاستفتاء، ولذلك أعلن المغرب عن الدور الجزائري المعادي له عن طريق دعمه للبوليساريو على الأصعدة كافة بما فيها منظمة الوحدة الإفريقية وتحميلها مسؤولية اخفاق الاستفتاء، في حين أدَّعت الجزائر بأنَّ موقفها من مشكلة الصحراء يدخل ضمن إطار دعم حركات التحرر في العالم وتصفية الاستعمار وأنَّ النزاع الصحراوي حقيقة دولية على المغرب وعدم تجاهلها، ولاسيّما بعد اعتراف العالم بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي[٨٨].

دور الأمم المتحدة في مشكلة الصحراء الغربية

بعد تخلي منظمة الوحدة الإفريقية عن ملف الصحراء الغربية ونقله إلى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٨ بعد إخفاقها في حله بسبب احداث انشقاقات في المنظمة

الإفريقية من انسحاب المغرب واختلاف الرؤى بين الأفارقة، إذ تمكنت الأمم المتحدة من جمع المغرب والبوليساريو في لقاءات عدة بدءً من آب/ أغسطس عام ١٩٩٦ في جنيف حتى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ في معهد جيمس بيكر»» James Baker للسياسة العامة في هيوستن في ولاية تكساس الأمريكية وقُررت إجراء الاستفتاء في حدود (١١) شهر الذي لم يجرِ لحد الآن بسبب مشكلة تحديد الهوية، لذلك عهد الأمين العام(كوفي عنان) إلى (جيمس بيكر) وزير الخارجية الأمريكي السابق ليكون مبعوثه الخاص إلى أطراف المشكلة تاركاً له حرية البحث عن مخرج من هذا الطريق المغلق واستئناف سبل ووسائل للتوصل إلى حل سريع ودائم ومتفق عليه لتحديد حقوق والتزامات كل من المغرب والبوليساريو في الصحراء الغربية[٨٩] .

شرعت لجنة الأمم المتحدة المينورسو «MINURSO» في تحديد هوية الجمهورية الصحراوية وقدمت تقريراً يفيد أنَّ الأشخاص المسجلين في اللوائح المؤقتة التي تم حصرها يوم ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ الذين بلغ عددهم (٨٦) ألف شخص وعليه فإنَّ الحل السياسي المرحلي يقضي في الاتفاق بإحداث إدارة محلية للصحراء الغربية تمارسها هيئة تنفيذية منتخبة في المرحلة الأولى من أطراف المسجلين وتنتخب لمدة أربعة أعوام، وبعد مضي خمسة أعوام من بدء نفاذ الإدارة المحلية يجري استفتاء لتحديد الوضع النهائي للإقليم الصحراوي يشارك فيه السكان المقيمون وأبدى هذا الحل أكثر إنصافاً لحقوق السكان الصحراويين عن طريق تمكينهم من إدارة شؤونهم في إطار لا مركزية أكثر مرونة وانفتاح، أمَّا المغرب فقد عدَّها إقرار لسلطات وهيئات لا تربطها بالمغرب أي ارتباط، إذ أعطت الحق لرئيس السلطة في تعيين عدد من الإداريين إن اقتضت الضرورة ويمكن أن يتم عن طريقه عزل كل المسؤولين المغاربة بالدوائر والمؤسسات المكلفة بتسيير الشأن العام واستبدالهم بآخرين وبالتالي الترويج للطرح الانفصالي[٩٠].

إن الهيئة القضائية التي كانت مشكّلة بناءً على الاتفاق من محاكم يشرف عليها قضاة متخرجون من المعهد الوطني للقضاء ومنحدرون من الصحراء الغربية

أصبحت تتكون من محكمة عليا للصحراء الغربية ومن محاكم سفلى يتم تشكيلها من طرف سلطة الصحراء ويتم تعيين أعضاء المحكمة العليا والمحاكم السفلى من طرف رئيس السلطة التنفيذية باتفاق مع الجمعية التشريعية، وبذلك دعت خطة بيكر الثانية إلى فك الارتباط بين إقليم الصحراء الغربية والمغرب في اتجاه قرار السلطة المستقلة التي تصدر وتنفذ القوانين الخاصة بوساطة هيئات وأجهزة واضحة خاصة لا علاقة لها بالمغرب(٩١).

جاء الحل الثالث ضمن تقرير الأمين العام يوم ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ الذي عرضه على مجلس الأمن عن مشكلة الصحراء الغربية بناءً على مقترح جيمس بيكر آنف الذكر، وأوجد ذلك الحل أرضية مشتركة بين الطرفين المتنازعين عبر الأمم المتحدة وأمينها ومبعوثه الشخصي، إلَّا أنَّ الأمين العام عاد وقدّم تقريراً إلى مجلس الأمن الدولي في تموز/ يوليو ٢٠٠١ تضمن مقترحات جديدة وتعديلاً للحل الثالث لإنهاء مشكلة الصحراء الغربية عن طريق إقامة شكل من أشكال الحكم المحلي لسكان الصحراء يمنحهم حق اختيار الهيئات التنفيذية والتشريعية في إطار السيادة المغربية على الإقليم، إذ تحتفظ المغرب في حقها بممارسة السلطة المطلقة على العلاقات الخارجية بالسلامة الإقليمية ضد محاولات انفصالية من داخل الإقليم أو خارجه ولا يمكن لأي طرف إلغاء وضع الصحراء الغربية لحين إجراء استفتاء للناخبين المؤهلين في تاريخ يتفق عليه الطرفان في خمسة أعوام التي تلي تنفيذ الاتفاق ووافقت المغرب على المقترحات ورفضت جبهة البوليساريو، وطالبت الأمم المتحدة عدم التنصل من التزامها بالمضي قدماً في إجراء الاستفتاء(٩٢).

بعد ذلك ظهر الحلَّ الرابع في تقرير الأمين العام في شباط/ فبراير ٢٠٠٢ طرح فيه فكرة تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو بحيث يسيطر المغرب على الساقية الحمراء فيما تبسط جبهة البوليساريو سيطرتها على إقليم وادي الذهب، وسارعت المغرب بالرفض، أمَّا الجزائر فقد رحبت بهذا الاقتراح وزار الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة جبهة البوليساريو في تندوف بالجزائر في ذكرى تأسيس جبهة البوليساريو بالمقابل قام العاهل المغربي الملك محمد السادس

بجولة في مدينة العيون والداخلة وهي الزيارة الثانية في غضون أربعة أشهر ترأس أثناءها للمرة الأولى مجلساً وزارياً جرت فيه المصادقة على مشاريع قوانين تهم تنظيم الانتخابات التشريعية بالمغرب ومن ضمنه الصحراء الغربية وجرى ذلك في مدينة الداخلة أكبر مدن الصحراء وألقى خطاباً أكَّد فيه أنَّه لا يعترف بالكيانات الاصطناعية دفع ذلك الموقف الأمين العام كوفي عنان إلى التهديد أكثر من مرة لإنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية بعد (١١) عاماً من عملها من دون جدوى وقال: «**إنَّنا نواجه موقفاً قائماً فيما يتعلق بمستقبل عملية السلام في الصحراء الغربية بعد أن أنفقت (٥٠) مليون دولار أن تفكر في إنهاء عمل بعثتها لحفظ السلام والاعتراف بأنها لن تحل المشكلة" وأضاف قائلا:" إنَّ العداء الشديد بين المغرب والبوليساريو وعقلية الفائز يكسب كل شيء جاعلاً من المستحيل إجراء الاستفتاء**»[٩٣].

بعد تزايد الخلاف دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى الإشارة في تقريره المتعلق بالوضع في الصحراء الغربية الصادر يوم ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٣ إلى غياب الإرادة لدى الأطراف في التوصل إلى حلٍ سياسي والجلوس إلى طاولة المفاوضات وبحث طرق وكيفية معالجة هذا النزاع الذي يزيد عمره عن (٢٥) عاماً ويستمر في عرقلة تقدم وازدهار شعوب ودول المنطقة بعدما بات خيار الاستفتاء مستحيلاً من جهة أخرى مدّد الأمين العام بعثة الصحراء لمدة شهرين مع طرح مخطط للسلام في الفقرة المتعلقة بتقسيم السلطة، هي إحداث شرطة داخلية تسهر على توفير الأمن داخل إقليم الصحراء الغربية الذي أعدَّته المغرب بأنَّه زرع بوادر لحرب أهلية حقيقية حين يتيح لهيئات سلطة الصحراء إمكانيات استعمال السلاح خارج إشراف ورقابة أي سلطة ولو كانت الأمم المتحدة نفسها[٩٤] .

تأزَّمت العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر بعد خطة بيكر وهو انعكاسات سلبية على طموحات أبناء المنطقة في إقامة مغرب عربي يعد الطرفين قطباه، فالجزائر تبحث عن متنفس لأزمتها الداخلية وعن منفذ على المحيط الأطلسي لتصدر مخزونها من الحديد الموجود في تندوف وتريد لإقامة دولة (ميكروسكوبية) تدار من طرفها بحسب رأي المغرب، وإلى كسر الجمود الذي يميز الدور الأممي

في المنطقة، ولاسيّما بعد تمديد بعثة الأمم المتحدة بحسب قرار مجلس الأمن يوم ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ من دون بارقة أمل، إذ عدّت الأمم المتحدة النزاع حدودي بين بلدين مستقلين ينبغي عليهما إدارته في إطار استحضار الروابط المشتركة ومصالح الشعبين وسكان الصحراء الغربية ماعدا ذلك ستدخل المنطقة في دوامة من التوتر يصعب التكهن بمآله[٩٥] .

بلغ عدد القاطنين في الصحراء الغربية ما يقارب (٣٧٣) ألف بحسب إحصاء ٢٠٠٥ أي بدأ الساكنين بلملمة أنفسهم لاتخاذ موقف جديد لصالحها وهم بازدياد دائم، ولكن كل تلك الحلول والقرارات لم توصل الأطراف المتصارعة إلى حلول تنهي المشكلة[٩٦] .

قدّم المغرب في عام ٢٠٠٨ مقترحاً لمنح الصحراء حكماً ذاتياً يؤمِّن لها إدارة شؤونها والاستمتاع بمواردها، فضلاً عن الإفادة من الانتماء للبلد ولاقى المقترح رضا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واسبانيا إلَّا أنّ تشدد الجانب الآخر أدَّى إلى فضَّ الجولات الأربع التي عقدت في (مانهاست) من دون التوصل إلى حلٍ جدي، وأرسل الأمين العام (بان كي مون) الدبلوماسي الأمريكي كريستوفر روس "Christopher Ross" إلى الصحراء لأجل إيجاد حلٍ للمشكلة التي لم تحل لحد الآن على الرغم من كل الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة وبقيت العلاقات الجزائرية – المغربية مغلقة بسبب تلك المشكلة[٩٧].

نستنتج ممَّا تقدَّم إنَّ قضية الصحراء الغربية أصبحت مشكلاً كبيراً لا يمكن حله بسبب تعنت الأطراف المتصارعة التي يدَّعي كلٌ منها أحقيته بالصحراء، متمسكاً على أسس بالية وضعها الاستعمار فيما مضى، وبقوا متمسكون فيها للسيطرة على المواد الخام التي تحويها في بطونها وخيرات الصيد البحري، والأجدر بالدول المتصارعة التفاهم بجو من الهدوء للوصول إلى حلٍ للإشكالات العالقة بينهم، وبذلك يمكن أن ينال كل منهم حصته .

الخاتمة

١- برزت المشكلة الصحراوية في المغرب العربي كنموذج من تلك المشاكل التي يعج بها الوطن العربي إلَّا أنّ ميزتها الأساسية اشتراك أكثر من دولة في نزاع محلي انسحبت آثاره على كل مواطن مغربي فضلاً عن آثارها على القارة الإفريقية والعلاقات الدولية الاستراتيجية في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي.

٢- في الوقت الذي خرجت فيه اسبانيا من استعمارها للصحراء الغربية بدأت المشاكل بين الدول الثلاث (المغرب وموريتانيا والجزائر) على الحدود واقتصاد الصحراء الغربية وأماكن الصيد ولم تنفع كل محاولات الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية لحل النزاع القائم وتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع الذي انتهى مغربي- جزائري وجبهة البوليساريو ذلك الصراع القائم على السيادة في الصحراء، وكذلك إفريقيا عن طريق امتلاك الموارد الضخمة التي توجد داخل الصحراء الغربية والصراع القائم على الصحراء الغربية بسبب التوتر الحاد بين أطراف المغرب العربي وأصبحت قضية سيادية بالنسبة للمغرب في حين أصبحت ورقة ضغط جزائرية عن طريق دعم واحتضان جبهة البوليساريو والجمهورية الصحراوية أدت بالنهاية إلى توتر إقليمي ساد المنطقة حتى الوقت الحالي وأنَّ حجم النتائج المترتبة على تلك المشكلة وتداعياتها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً كبيرة وتبعاتها عديدة منها تجميد الاتفاقات الاقتصادية بين بلدان المنطقة.

٣- أدت الأمم المتحدة دوراً مهماً في تفعيل الصراع بين أطراف النزاع عن طريق تدخلها في المشكلة بعد أن أخفقت منظمة الوحدة الإفريقية في حلِّ النزاع، ولذلك أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في اللعبة كلاعب جديد في المصالح الاقتصادية ودعم المغرب مع مهادنة الجزائر تبعاً لمصالحه في استثمار معادن المنطقة وبقيت مشكلة الصحراء من دون حلٍ يُذْكَر بسبب تضارب تلك المصالح، وكذلك ما أزَّم الموقف اعتراف عدد من البلدان الإفريقية والعربية بالجمهورية الصحراوية التي لم تكن لها مقومات دولة أصلاً ممَّا أدَّى إلى عزل المغرب سياسياً وبالتالي انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية .

٤- إنَّ حلَّ مشكلة الصحراء الغربية سيساعد في استقرار المنطقة العربية وإنهاء حالة التوتر السياسي والإقليمي كما أنَّه سيوقف الصراع الدموي بين المسلمين، وسيؤدي إلى تقوية موقف المغرب العربي إقليمياً ودولياً من النواحي الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية ويعيد اللحمة العربية والاتحاد المغربي بل إقامة الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج .

هوامش البحث

١. عادل خليل حمادي الدليمي، مشكلة الصحراء الغربية، محاولة لدراسة نموذج لمشاكل التجزئة في الوطن العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بغداد، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٧٥، ص٣٤ .
٢. المصدر نفسه، ص٢٧-٣٢ .
٣. حسن البدوي، مقترح لحل مشكلة الصحراء الغربية، مجلة كان التاريخية، الرباط، العدد، (٦)، ٢٠٠٩، ص٦٦ .
٤. مليلية : تقع شمال شرق المغرب على ساحل البحر المتوسط شكل قوس نصف دائري طوله (٣,٩) كم، أمَّا حدودها البحرية فتقدر بـ (١٠) كم وهي تبعد عن مدينة الناضور (١٠) كم وتشكل الحدود البرية الوحيدة بين إفريقيا وأوربا، مارمول كرفجال، إفريقيا، ترجمة: محمد صبحي وآخرون، الدار البيضاء، ١٩٨٩، ص١١٢ .
٥. شوقي أبو خليل، وادي المخازن معركة الملوك الثلاثة، القصر الكبير، دمشق، دار الفكر، ط٢، ١٩٨٨، ص٧٣-٧٦ .
٦. عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٤٣ .
٧. محمد علي داهش، العلاقات المغربية العثمانية ١٥١٠-١٩١٢، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ٢٠٠٨، ص٩٣ .
٨. جاك وودس، الاستعمار الجديد في إفريقيا، وأمريكيا اللاتينية، ترجمة: الفضل شلق، دار الحقيقة للطباعة، بيروت، ١٩٧١، ص١٢
٩. صلاح العقاد، المغرب في بداية العصور الحديثة، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص١١٧ .
١٠. طه عبد الرزاق طه الدباغ، مشكلة الصحراء الغربية، ١٩٧٥-١٩٩٨، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الموصل، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٥، ص١٦ .
١١. تايلر، الصراع على السيادة في أوربا، ١٨٤٨-١٩١٨، ترجمة: هاشم كاظم نعمة ويونيل يوسف عزيز، دار الكتاب للطباعة، الموصل، ١٩٨٠، ص٤٦٩-٤٧٣ .
١٢. محمد خير فارس، المسألة المغربية ١٩٠٠-١٩١٢، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٦١، ص١٨٣-١٨٩ .
١٣. تايلر، المصدر السابق، ص٥٢٦؛ عادل خليل حمادي الدليمي، المصدر السابق، ص١٧-١٨.
١٤. عبد الوهاب بن منصور، ملف الصحراء المغربية الغربية أمام مؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في أديس أبابا، الرباط، ١٩٨٤، ص١٠ .
١٥. عادل خليل حمادي الدليمي، المصدر السابق، ص٢٢.
١٦. راغب السرجاني، بين التاريخ والواقع، مؤسسة أقرا ، القاهرة، ٢٠٠٩، ج٣، ص١٣٩.
١٧. عبد الله محمد القاق، الصحراء المغربية حقائق ووثائق، مطابع الدستور التجارية، الأردن، ١٩٩٨، ص٥٤-٥٥؛ مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مجلة (١)، العدد (١٢)، ١٩٦٥، ص١٧٠-١٧٢ .

١٨. صلاح الدين حافظ، حرب البوليرازيو، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص١١-١٢ .
١٩. الغرانيت الأسود : صخر جوفي حمضي يعد الكوارتز من أهم مكوناته ويتوقف لون الصخر على لون الغبار الذي يدخل في تركيبه، فإذا كان الغبار ورد ياً فإن لون الصخر يكون أحمر، وإذا كان لونه أبيض ولون المكان أسود فإنَّ لون الصخر يكون رمادياً. طه عبد الرزاق طه الدباغ، المصدر السابق، ص٢٧ .
٢٠. إنَّ الأهمية الاقتصادية للصحراء كانت محط أنظار اسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فقد اكتشفت عن طريق الأبحاث عن ثروة الفوسفات في الساقية الحمراء بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٣ وأسست لها شركة لادارو التي غيرت اسمها ليصبح (فنمينا) وتصدر المغرب المرتبة الأولى في إنتاج الفوسفات نهاية العام ١٩٦٢. المصدر نفسه، ص٣٦ .
٢١. جون جنتر، داخل إفريقيا، مراجعة حسن جلال العمروسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٥، ص١٨٦ .
٢٢. علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص١٧٧ .
٢٣. نبيه الأصفهاني، محور الصراع في الصحراء الاسبانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مجلد (١) العدد (٣٩) السنة (١١)، ١٩٧٥، ص١٤٦-١٤٧ .
٢٤. طه عبد الرزاق طه الدباغ، المصدر السابق، ص٦٦ .
٢٥. قبلت موريتانيا في الأمم المتحدة كعضو كامل يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٦١ وردَّت موريتانيا على حجج المغرب بإصدارها (الكتاب الأخضر) الذي شرحت فيه الوثائق والمعاهدات التي أوضحت تخلي سلاطين المغرب عن نفوذهم الذي لا يصل أكثر من وادي (دركة) وقد تمكنت المغرب من أن تعرقل اعتراف الجامعة العربية، إذ قدمت طلباً بذلك منذ عام ١٩٦١ حتى ١٩٦٥، كذلك تحركت نحو الجمعية العامة للأمم المتحدة بإلقاء الحسن الثاني خطاباً يوم ٦ أيلول ١٩٦٠، وبذلك اعترف المجتمع الدولي بموريتانيا كدولة مستقلة أدخلت كطرف للمطالبة بالصحراء الغربية. عادل خليل الدليمي، المصدر السابق، ص١٣٤ .
٢٦. تقرير الشرق الأوسط، رقم (٦٥)، ١١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، ص٥؛ علي الشامي، المصدر السابق، ص١٣٤ .
٢٧. حدَّدت اتفاقية (مارينا) عام ١٨٤٥ الحدود بين البلدين، إذ بموجبها رسمت بحيث تمتد نحو (١٠٠) ميل بين البحر المتوسط ومنطقة تنيه الساس في جبال الأطلس وحدَّدت أسماء القبائل التابعة لكلا البلدين، تاركة الصحراء المشتركة بين المغرب والجزائر تحت ممارسة سلطات الاحتلال طبقاً لاختصاصات السيادة كل على رعاياه في تلك الصحراء بحجة خلو ذلك الإقليم من المساكن ممَّا يجعل أمر تحديد الحدود عديم الجدوى وبعد استقلال المغرب كانت الجزائر تكافح في سبيل التخلص من الاستعمار واتفقت المغرب – الجزائر على تأجيل قضية الحدود بينهما إلى ما بعد انتهاء الحرب مع فرنسا، وبلقاء الملك الحسن الثاني والرئيس فرحات عباس تم إقرار المعاهدة بينهما بخصوص قضية الحدود التي جرت يوم ٦ تموز ١٩٦١ ولم تنشر نصوصها إلَّا يوم ٢ أيلول بعد اشتداد النزاع على الحدود بين البلدين. سلوان رشيد

رمضان، موقف المغرب من التطورات السياسية في الجزائر للمدة ١٩٥٦-١٩٧٠، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تكريت، جامعة تكريت، كلية التربية، ص٧٤ .

٢٨. نبيه الأصفهاني، التطورات الجديدة في مشروع المغرب الكبير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مجلد (٦)، العدد (٢٢)، السنة (٦)، ١٩٧٠، ص١٠١.

٢٩. يوسف حمدان، الصحراء الغربية لإقليم مغربي وإشكالية وطنية داخلية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، بغداد، العدد (٨)، ٢٠٠٠، ص٢٩٨ .

٣٠. عادل خليل الدليمي، المصدر السابق، ص٥٠ .

٣١. سلوان رشيد رمضان، المصدر السابق، ص٧٩ .

٣٢. كفاح عباس رمضان صالح الحمداني، وحدة المغرب العربي (الفكرة والتطبيق)، ١٩٥٨-١٩٩٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الموصل، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٢، ص٤٥ .

٣٣. المصدر نفسه، ص٤٦ .

٣٤. نقلاً عن مجلة دعوة الحق، خطاب العرش في ٣ آذار ١٩٦٦، العدد (٤) السنة (٩)، الرباط، ١٩٦٦، ص٦-٨ .

٣٥. بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٢٦١ .

٣٦. السيد ولد أباه، موريتانيا الثقافة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص١٤ .

٣٧. المصدر نفسه، ص١٥ .

٣٨. علي الشامي، المصدر السابق، ص٢٤٣-٢٤٤ .

٣٩. عادل خليل الدليمي، المصدر السابق، ص٥٢ .

٤٠. للمزيد بشأن مواد المعاهدة المغربية الاسبانية بالتنازل عن إقليم أفني. ينظر: عبد الكريم مهدي الفاسي، مجلة دعوة الحق، الرباط، العدد (١٠)، السنة، (١٦) ١٩٧٥، ص٦٧؛ نبيه الأصفهاني، محور الصراع في الصحراء الاسبانية، ص٢٤٤ .

٤١. عادل خليل الدليمي، المصدر السابق، ص٥٣ .

٤٢. عبده عبد الغني، الطريق الثوري لتحرير الصحراء الغربية، منشورات ماسبيرو، باريس، ١٩٧٥، ص٩٩.

٤٣. المصدر نفسه، ص١٠٠ .

٤٤. كفاح عباس رمضان، المصدر السابق، ص٥٦ .

٤٥. سلوان رشيد رمضان، المصدر السابق، ص١١٤ .

٤٦. عبد الوهاب بن منصور، جهود جلالة الملك الحسن الثاني لتحرير الصحراء المحتلة، مجلة دعوة الحق، الرباط، العدد (٣)، السنة (١٤)، ١٩٧١، ص٢٦ .

٤٧. مجلة الأنوار، بيروت، عدد خاص، ١٩٧٣، ص٨ .

٤٨. بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٦٤ .

٤٩. طه عبد الرزاق طه الدباغ، المصدر السابق، ص٧٥ .

٥٠. نبيه الأصفهاني، محور الصراع في الصحراء الاسبانية، ص١٥١ .
٥١. حميد فرحان محمد الراوي، الدولة الإفريقية ومشكلة الصحراء الغربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٨٧، ص٣٨ .
٥٢. طه عبد الرزاق طه الدباغ، المصدر السابق، ص٧٦ .
٥٣. علي الشامي، المصدر السابق، ص٢١٤-٢١٦ .
٥٤. المصدر نفسه، ص٢٣٣-٢٣٤ .
٥٥. طه عبد الرزاق طه الدباغ، المصدر السابق، ص٧٨ .
٥٦. بطرس بطرس غالي وآخرون، حرب الصحراء في المغرب العربي – ملف وثائقي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مجلد (١٢) العدد (٤٤) السنة (١٢)، ص٢٢٠ .
٥٧. عادل خليل الدليمي، المصدر السابق، ص٨٨ .
٥٨. نبيه الأصفهاني، محور الصراع في الصحراء الاسبانية، ص١٥.
٥٩. المصدر نفسه، ص١٥١ .
٦٠. صلاح الدين حافظ، المصدر السابق، ص٩٩؛ راغب السرجاني، المصدر السابق، ص١٤٨.
٦١. قامت المغرب وموريتانيا بطرح سؤالين إلى محكمة العدل الدولية هما: هل كانت الصحراء الغربية (وادي الذهب والساقية الحمراء) أيام تواجد الاستعمار الاسباني أراضٍ لا تتبع أية جهة، وإذا كان الجواب بلا، ما هي الروابط القانونية بين الأراضي والمملكة المغربية والكيان الموريتاني، وفي ١٦ تشرين الأول ١٩٧٥ تم الإعلان عن جواب المحكمة (الرأي الإفتائي) مجيبة عن السؤال الأول :» بأنَّ الصحراء لم تكن أراضٍ بدون أصحاب»، إلَّا أنَّها من ناحية أخرى قدمت إجابة غير قابلة للاستعمال على السؤال الثاني جاءت فيه :» بأنَّه لم تكن هناك روابط ذات سيادة إقليمية بين منطقة الصحراء الغربية والمغرب». الصحراء الغربية تكاليف النزاع. تقرير الشرق الأوسط، رقم (٦٥)، المصدر السابق، ص٣؛ بطرس بطرس غالي وآخرون، حرب الصحراء في المغرب العربي، ص٢٢١ .
٦٢. المصدر نفسه، ص٢٢٢ .
٦٣. صلاح الدين حافظ، المصدر السابق، ص١٢١ .
٦٤. عادل خليل الدليمي، المصدر السابق، ص٢٠٧ .
٦٥. المصدر نفسه، ص٢٠٩ .
٦٦. بيان إعلان الجمهورية العربية الصحراوية يوم ٢٧ شباط ١٩٧٢ الموافق ٢٦ صفر ١٣٩٦ في بئر الحلو مقتبس من: المصدر نفسه، ص٢١٠ .
٦٧. راغب السرجاني، المصدر السابق، ص١٥١.
٦٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد ماجد عبد الرزاق ورائد راشد محمد، اتفاقية مدريد الثلاثية ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٥ وموقف أطراف النزاع على الصحراء الغربية منها، مجلة ديالى العدد (٣٨) لسنة ٢٠٠٩.
٦٩. عادل خليل الدليمي، المصدر السابق، ص٢١٢ .
٧٠. للمزيد من التفاصيل بشأن شكل الحكومة ووزرائها . ينظر: المصدر نفسه، ص٢١٤-٢١٥ .

٧١. ليلى بديع عيتاني، البوليساريو قائد وثورة، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٨، ص١٥٩.
٧٢. المصدر نفسه، ص١٦٠-١٦١ .
٧٣. تقرير الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٤.
٧٤. عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء، مطبعة الرسالة، الرباط، ١٩٨٧، ص٨٦٩ .
٧٥. المصدر نفسه، ص٨٧ .
٧٦. محمد عيسى الشرقاوي، أزمة المنظمة الإفريقية وقضية البوليساريو، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٦)، ١٩٨١، ص١٢٣ .
٧٧. عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص٨٧٤ .
٧٨. طه عبد الرزاق طه الدباغ، المصدر السابق، ص١٨١ .
٧٩. موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٨٥)، ١٩٨٦، ص١٨١– ١٨٥ .
٨٠. طه عبد الرزاق طه الدباغ، المصدر السابق، ص١٨٣ .
٨١. عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص٨٨١-٨٨٢ .
٨٢. محمد علي داهش، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص٦٤ .
٨٣. طه عبد الرزاق طه الدباغ، المصدر السابق، ص١٨٤ .
٨٤. أحمد سعيد أحمد، مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٥٠)، ٢٠٠٢، ص١٢٦ .
٨٥. المصدر نفسه، ص١٢٧ .
٨٦. طه عبد الرزاق طه الدباغ، المصدر السابق، ص١٨٥ .
٨٧. محمد علي داهش، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، ص٦٥-٦٦ .
٨٨. طه عبد الرزاق طه الدباغ، المصدر السابق، ص١٨٦ .
٨٩. صلاح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦، ص٦٣؛ مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٤١)، ٢٠٠٠، ص٢٠٩ .
٩٠. أحمد بودراع، نزاع الصحراء الغربية خطة بيكر الثانية والسلام الموعود، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣١٥)، ٢٠٠٥، ص٧٣ .
٩١. المصدر نفسه، ص٧٥ .
٩٢. المصدر نفسه، ص٧٦.
٩٣. المصدر نفسه، ص٧٧.
٩٤. حسن البدوي، المصدر السابق، ص٦٧ .
٩٥. أحمد بودراع، المصدر السابق، ص٧٨ .
٩٦. راغب السرجاني، المصدر السابق، ص١٦٠.
٩٧. حسن البدوي، المصدر السابق، ص٦٨ .